

قاعدة "المجاز أولى من الاشتراك" وتطبيقاتها عند الفقهاء والمفسرين

## قاعدة "المجاز أولى من الاشتراك" وتطبيقاتها عند الفقهاء والمفسرين

أ.د. آدم بن نوح بن علي معاينة القضاة

أستاذ بقسم الفقه وأصوله، بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك

د. هارون بن نوح بن علي معاينة القضاة

أستاذ مشارك، بقسم أصول الدين، بكلية الدعوة وأصول الدين، جامعة العلوم الإسلامية العالمية

**ملخص البحث:** يتناول هذا البحث قاعدة من قواعد مباحث الدلالات في علم أصول الفقه، هي قاعدة "المجاز أولى من الاشتراك"،

حيث يهدف الباحثان إلى بيان معناها وصيغها وأقوال أهل الاختصاص فيها، وجمع التطبيقات التي عليها لدى الفقهاء والمفسرين، معتمدين

المنهج الوصفي المقارن في تناول المسائل ذات الصلة.

انتهى الباحثان إلى المقصود بهذه القاعدة: أنه متى ما ترددت المعاني في لفظ متعدد المعاني بين كونه حقيقة في جميع معانيه، أي مشتركاً فيها،

وكونه حقيقة في أحد هذه المعاني مع حمل بقية المعاني على المجاز، وليس ثمة دليل على هذا ولا على ذلك، فإنه يترجح الثاني. وأن أول من

قعد هذه القاعدة وساق الأدلة عليها هو الفخر الرازي في كتابه (المحصل)، ضمن جملة من القواعد التي قصد بها رفع التعارض الحاصل بين

أحوال اللفظ، ثم توالى جمهور الأصوليين على اختلاف مدارسهم الأصولية ومذاهبهم الفقهية على الإقرار بمقتضاها، ولم يخرج عن هذا إلا

الأمدي في آخر أقواله، وما قاله مرجوح بحسب ما يقتضيه النظر في أدلة الطرفين.

أما في الجانب التطبيقي فقد حظيت القاعدة بتطبيقات متنوعة عند الفقهاء والمفسرين، حيث سبقت تارة للترجيح بين وجوه فهم النصوص

الشرعية، وتارة أخرى لفهم كلام المجتهدين ومن دونهم من أصحاب التصانيف.

**الكلمات المفتاحية:** المجاز. المشترك. الدلالات.

أ.د. آدم بن نوح القضاة، د. هارون بن نوح القضاة

## المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا ونبينا محمد الأمين، وعلى آله وصحبه والتابعين، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن مباحث الدلالات في علم أصول الفقه، تُعد -بلا شك- واحداً من أهم المحاور التي تدور عليها رحى هذا العلم، ومرتكزاً من مرتكزاته الأساسية في البناء والتفريع، لما تمثله هذه المباحث من منهج متكامل، يمكّن الناظر في كتاب الله تعالى، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، من فهم هذه النصوص الشريفة، واستنباط معانيها، والوقوف على مقاصدها ومراميها، دون أن يفوته شيء من هذا كله، أو يشتت به الرأي فيحملها على غير المراد منها.

ولذا وجدنا العناية التامة من أولي العلم بهذه المباحث، تأصيلاً وتقعيداً، ثم تحقيقاً وتدقيقاً، مع الحرص الظاهر على أن يكون المؤدى النهائي من استنباط المعاني، والوقوف على المرامي، كُلاً متكاملاً يصدّق بعضه بعضاً، فلا تضطرب المعاني على المجتهد أو المفسر، ولا تتعارض عندهما وجوه الفهم والاستنباط.

والقاعدة التي بين أيدينا في هذا البحث، وهي قاعدة "المجاز أولى من الاشتراك"، تمثل جانباً من هذا المقصد الهام، تتجلى فيه هذه النظرة المنهجية الدقيقة، ذلك أن كلاً من المجاز والاشتراك، يعتبر وجهاً من وجوه فهم اللفظ حين يتحد في مبناه ويتعدد في معناه، إلا أن مؤدى حمل هذه المعاني المتعددة على المجاز يختلف عن مؤدى حملها على الاشتراك، مما يحتم النظر في أولوية أحدهما على الآخر، ببيان وجوه القوة أو الضعف في كلا المَحْمَلين.

## مشكلة البحث وأسئلته:

تتمثل مشكلة هذا البحث في: دراسة قاعدة "المجاز أولى من الاشتراك" من جميع جوانبها، والربط بينها وبين تطبيقاتها عند الفقهاء والمفسرين، ويتفرع عن هذه المشكلة الأسئلة التالية:

١. ما المقصود بقاعدة "المجاز أولى من الاشتراك" وما الصيغ التي وردت بها عند علماء الأصول؟

٢. ما موقف علماء الأصول من هذه القاعدة قبولاً أو رداً؟

٣. ما تطبيقات هذه القاعدة عند الفقهاء والمفسرين؟

## قاعدة "المجاز أولى من الاشتراك" وتطبيقاتها عند الفقهاء والمفسرين

## أهداف البحث:

يسعى الباحثان من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. بيان معنى القاعدة، وتتبع صيغها كما وردت عند الأصوليين.
  ٢. بيان آراء أهل العلم في هذه القاعدة، ومدى تقريرهم لها، وذلك أن هذه القاعدة -مع شيوعها واستقرارها عند عدد من الأصوليين- لم تسلم من الإيرادات والنقاشات بل والرد أيضاً، مما يستلزم استعراض مجمل ما قيل فيها، والموازنة بين الحجج والأدلة، ثم الترجيح بحسب ما ينتهي إليه الفهم.
  ٣. جمع الأمثلة والتطبيقات التي تصلح لهذه القاعدة من كتب الفقهاء، مع عدم الاكتفاء بما يورده الأصوليون من أمثلة يسيرة عليها، يقول الإمام القرافي:
- "فإن أهل الزمان قد عكفوا من أصول الفقه على كتاب "المحصول" ومختصراته؛ لما اشتملت عليه من الألفاظ الرشيقة والمعاني الدقيقة، ويَرِدُونَ على مسألة تعارض الاحتمالات العشرة المخلة بالفهم في التخاطب<sup>(١)</sup>، فيجدون الأحكام، ويفقدون الأمثال.
- وبلغني سؤالهم للفضلاء الذين يقرؤون عليهم، فلا يجدون لهم أمثلة في الوقت الحاضر؛ لاحتياجها إلى الفكر، وكذلك يتفق لي معهم أيضاً، فلا أجد ما أقوله لهم... فأردتُ أن أبين مُثل المسألتين بياناً شافياً، ليتداوله الفقهاء بينهم، ويجدون سؤالهم بغير فكر إن شاء الله تعالى"<sup>(٢)</sup>.
٤. إظهار الصلة الواقعة فعلاً بين علم أصول الفقه وعلم التفسير، وتقديم نموذج يبين توظيف المفسرين للقواعد الأصولية في مباحثهم.

## منهج البحث:

اتبع الباحثان في بحثهما هذا المنهج الوصفي المقارن، حيث قاما بجمع وتنظيم ما قاله الأصوليون في تقرير هذه القاعدة، مع المقارنة بين آرائهم في معالجة المسائل المتصلة بها، ثم أوردوا التطبيقات الملائمة لها من كتب الفقهاء والمفسرين.

(١) الذي بحثه الرازي (المحصول، ج ١، ص ٤٨٧) ومن بعده من الأصوليين التعارض والترجيح بين خمسة أمور هي: النقل والمجاز والإضمار

والتخصيص والاشتراك، حيث يتحصل منها عشر قواعد في الترجيح، بحسب الاحتمالات الممكنة في التعارض.

(٢) الاحتمالات المرجوحة للقرافي، ص ٢٣١. (مطبوعة ضمن كتاب عنوانه من خزنة الفقه المالكي).

أ.د. آدم بن نوح القضاة، د. هارون بن نوح القضاة

### حدود البحث:

تتمثل حدود البحث الموضوعية في مباحث علم أصول الفقه، ومؤلفات الفقهاء من أصحاب المذاهب المعتمدة، وكتب التفسير المعتبرة.

### الدراسات السابقة:

لا شك أن هذه الدراسة مسبقة بالعديد من الدراسات والبحوث التي تناولت مباحث الدلالات عمومًا، أو مباحث المجاز والاشتراك على وجه الخصوص، غير أننا لم نقف على دراسة مستقلة تناول هذه القاعدة بجوانبها المختلفة، وتستقرئ تطبيقاتها عند الفقهاء والمفسرين.

فمن الدراسات التي عنيت بالاشتراك دراسة حسين التتوري (١٤٠٠هـ): "المشترك ودلالته على الأحكام"، ومن الدراسات التي عنيت بالمجاز دراسة عبد العظيم المطعني (١٤٠٥هـ): "المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع"، ومن الدراسات التي عنيت بالدلالات دراسة عبد العزيز العويد (١٤٣١هـ): "تعارض دلالات الألفاظ والترجيح بينها".

### خطة البحث:

اشتمل هذا البحث على: مقدمة، ومبحثين، وخاتمة. وكان ترتيبها كالآتي:

**المبحث الأول: دراسة القاعدة.** وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف المجاز والاشتراك، وبيان العلاقة بينهما.

المطلب الثاني: صيغ القاعدة وبيان المقصود منها.

المطلب الثالث: الخلاف في القاعدة.

**المبحث الثاني: تطبيقات القاعدة،** وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تطبيقات القاعدة عند الفقهاء.

المطلب الثاني: تطبيقات القاعدة عند المفسرين.

**الخاتمة.** وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

**قائمة المراجع.**

وختاماً فإننا نسأل الله تعالى أن نكون قد وفقنا إلى ما فيه الخير والصواب، وأن يجعل عملنا هذا نافعاً في الدنيا ومقبولاً في الآخرة، والحمد لله رب العالمين.

الباحثان

قاعدة "المجاز أولى من الاشتراك" وتطبيقاتها عند الفقهاء والمفسرين

## المبحث الأول: دراسة القاعدة.

في هذا المبحث ثلاث مطالب: الأول منها للحدوث المجاز والاشتراك، والعلاقة بينهما، والثاني في ذكر صيغ القاعدة وبيان المقصود منها، وأما الأخير فهو في ذكر الخلاف في القاعدة. وهذا تفصيلها:

### المطلب الأول: المجاز والاشتراك، والعلاقة بينهما.

اشتملت هذه القاعدة على مصطلحين مهمين من المصطلحات المتداولة عند جمهور الأصوليين، وهما: المجاز والاشتراك، ولهم في ما يتعلق بهما مباحث عديدة، ودراسات متنوعة، لا يتسع المقام للخوض فيها تفصيلاً، ولذا سنكتفي بتناول هذين المصطلحين: تعريفاً وإيضاحاً وتمثيلاً، ثم بيان العلاقة بينهما، وذلك بالقدر الذي نحتاج إليه في هذا البحث، من خلال الفروع الثلاثة التالية:

### الفرع الأول: المجاز.

المجاز في اللغة: قال ابن فارس: "الجيم والواو والزاء أصلان: أحدهما: قطع الشيء، والآخر: وَسَط الشيء. فأَمَّا الوَسَطُ فمَجُوزٌ كُلُّ شَيْءٍ وَسَطُهُ. والمَجُوزَاءُ: الشَّاةُ بِيضٌ وَسَطُهَا... والأصل الآخر جُزَّتِ الموضع: سِرَتْ فيه، وأجزته: حَلَفْتُهُ وقطعته. وَأَجَزْتُهُ: نَقَذْتُهُ"<sup>(٣)</sup>.

والمجاز مصدر ميمي من الفعل الثلاثي: جازَ، يقال جازَ الموضعَ والطريقَ جَوْزاً وجُوزاً وجَوَازاً ومَجَازاً، أي: سار فيه وسلكه، وهو أيضاً: اسم مكانٍ منه، لذا يطلق على الطريق إذا قُطِعَ من أحد جانبيه إلى الآخر<sup>(٤)</sup>.

أما في اصطلاح الأصوليين فمن أوائل من عرفه الشاشي الحنفي حيث قال: "كل لفظ وضعه واضع اللغة بإزاء شيء فهو حقيقة له، ولو استعمل في غيره يكون مجازاً لا حقيقة"<sup>(٥)</sup>.

ثم توالت بعده تعريفات الأصوليين للكشف عن كنه هذا المصطلح، وبيان حده، وفيما يلي نماذج مختارة من المذاهب المختلفة التي تبين ذلك:

(٣) مقاييس اللغة لابن فارس، ج ١، ص ٤٩٤.

(٤) انظر: القاموس المحيط للفيروزآبادي، ص ٦٥١. مادة (جوز). تاج العروس للزبيدي، ج ١٥، ص ٧٥، مادة (جوز).

(٥) أصول الشاشي، ص ٤٢.

## أ.د. آدم بن نوح القضاة، د. هارون بن نوح القضاة

١. تعريف الجصاص الحنفي: "المجاز هو: المعدول به عن حقيقته، والمستعمل في غير موضعه الموضوع له في أصل اللغة، ولا يجوز أن يُعدل به عن جهته وموضعه إلا بدلالة"<sup>(٦)</sup>.
٢. تعريف الباقلاني المالكي: "المجاز: استعمال القول في غير ما وضع له"<sup>(٧)</sup>.
٣. تعريف أبي إسحاق الشيرازي الشافعي: "المجاز: ما نقل عما وضع له، وقلّ التخاطب به، وقد يكون ذلك بزيادة ونقصان وتقديم وتأخير واستعارة"<sup>(٨)</sup>.
٤. تعريف أبي يعلى الفراء الحنبلي: "المجاز: كل لفظ تجوز به عن موضوعه، وضح نفيه عنه"<sup>(٩)</sup>.
٥. تعريف الشوكاني: "المجاز هو: اللفظ المستعمل في غير ما وضع له، لعلاقة، مع قرينة"<sup>(١٠)</sup> وتعريف الشوكاني هنا هو التعريف الراجح عندنا على ما سواه، لاشتماله على مقومات المجاز الثلاثة وهي: ترك استعمال اللفظ فيما وضع له واستعماله في غيره، ووجود علاقة بين محل الوضع الأول ومحل الاستعمال الثاني، وظهور قرينة دالة على إرادته<sup>(١١)</sup>.
- ففي المجاز يصرف اللفظ عن حقيقته الوضعية أو العرفية أو الشرعية<sup>(١٢)</sup>، ويستعمل في غير ما وضع له أولاً في الاصطلاح الذي تمّ به التخاطب<sup>(١٣)</sup>.

(٦) الفصول في الأصول للجصاص، ج ١، ص ٤٦.

(٧) التقريب والإرشاد الصغير للباقلاني، ج ١، ص ٣٥٢.

(٨) اللمع للشيرازي، ص ٤.

(٩) العدة في أصول الفقه لأبي يعلى، ج ١، ص ١٧٢.

(١٠) إرشاد الفحول للشوكاني، ج ١، ص ٦٣.

(١١) المجاز في اللغة والقرآن الكريم لعبد العظيم المطعني، ج ٢، ص ٣٩٢.

(١٢) جاء في شرح مختصر الروضة للطوفي (ج ١، ص ٤٨٨) ما نصه: "التحقيق في هذا المكان ما ذكره بعض الأصوليين، وهو أن الحقيقة لغوية وشرعية، واللغوية: وضعية وعرفية. فاللغوية الوضعية: هي اللفظ المستعمل فيما وضع له أولاً في اللغة، كالإنسان للحيوان الناطق، واللغوية العرفية: هي اللفظ المستعمل فيما وضع له بعرف الاستعمال اللغوي، كالدابة لذوات الأربع... والحقيقة الشرعية: هي اللفظ المستعمل فيما وضع له أولاً في الشرع، كاسم الصلاة والزكاة للأفعال المخصوصة". ثم ذكر تقسيمات أخرى، والمؤدى واحد.

(١٣) انظر: المحصول للرازي، ج ١، ص ٣٧٩. الإحكام للآمدي، ج ١، ص ٥٣.

## قاعدة "المجاز أولى من الاشتراك" وتطبيقاتها عند الفقهاء والمفسرين

وهذا التحول لا بد أن يكون على وجه يصح<sup>(١٤)</sup>، والصحة مبنية على وجود علاقة بين محل المعنى الأول (المتروك) والمحل الثاني، وإلا كان خطأً غير مقصود للمتكلم، كاستعمال لفظ الأرض في السماء مثلاً<sup>(١٥)</sup>.

ومن وجوه هذه العلاقة أن يكون محل التجوز مشابهاً لمحل الحقيقة في شكله وصورته، كإطلاق اسم الإنسان على ما يصور على الحائط مثلاً، أو مشابهاً له في صفة ظاهرة في محل الحقيقة، كإطلاق اسم الأسد على الإنسان لاشتراكهما في الشجاعة، أو لأنه كان حقيقة، كإطلاق اسم العبد على المعتق، أو لأنه يؤول إليه في الغالب، كتسمية العصير خمرًا، أو لأنه مجاور له في الغالب، كقولهم جرى النهر والميزاب<sup>(١٦)</sup>.

ولا يصح أن يُحمل لفظ على المجاز إلا إذا قامت قرينة تدل على ذلك، إذ الأصل في الكلام الحقيقة، ولو جعلنا كل لفظ أمكن أن يتجوّز به متردداً بين الحقيقة والمجاز على وجه التساوي، لتعدرت الاستفادة من أكثر الألفاظ<sup>(١٧)</sup>.

## ومما تنبغي الإشارة إليه هنا أمران:

**الأول:** إن مفهوم المجاز عند علماء اللغة أوسع مما هو عليه عند علماء الأصول، ذلك أن علماء الأصول إذا أطلقوا لفظ المجاز، فإنما يقصدون به المجاز اللغوي، الذي يقع في الألفاظ المفردة والمركبة، دون المجاز العقلي (الإسنادي)، وهذا ما نبه إليه الزركشي بقوله: "وله (أي المجاز) سببان: أحدهما: الشبه، ويسمى المجاز اللغوي، وهو الذي يتكلم فيه الأصولي. والثاني: الملاسة وهذا هو الذي يتكلم فيه أهل اللسان، ويسمى المجاز العقلي، وهو أن تسند الكلمة إلى غير ما هي له أصالة بضرب من التأويل، كسب زيد أباه إذا كان سبباً فيه"<sup>(١٨)</sup>.

(١٤) انظر: شرح مختصر الروضة للطوي، ج ١، ص ٥٠٥.

(١٥) انظر: شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني، ج ١، ص ٢٧. البحر المحيطة للزركشي، ج ١، ص ٥٤٨. إرشاد الفحول للشوكاني، ج ١، ص ٦٣.

(١٦) انظر: الإحكام للآمدي، ج ١، ص ٥٤.

(١٧) انظر: المستصفي للغزالي، ص ١٩٠.

(١٨) البرهان في علوم القرآن للزركشي، ج ٢، ص ٢٥٦. وانظر: ما ذكره الرازي في المحصول، ج ١، ص ٤٤٦، وابن أمير الحاج في التقرير والتحرير، ج ٢، ص ٢٨. والعتار في حاشيته على جمع الجوامع، ج ١، ص ٣٩٩. ويرى بعض الباحثين المعاصرين أن تتبع كلام علماء الأصول واللغة فيما يسمونه مجازاً يُظهر أنه لا ينحصر في اللغوي والعقلي، بل ثمة أنواع أخرى كالمجاز في الأسلوب والصرف والخطاب وغير ذلك، انظر: المجاز عند العرب: تعريفه وأنواعه لعبد الكريم محمد حسين، ص ١١٢ وما بعدها.

## أ.د. آدم بن نوح القضاة، د. هارون بن نوح القضاة

**والثاني:** إن المقصود بالمجاز في هذه القاعدة - عند أكثر الأصوليين - نوع خاص منه، وهو المجاز الذي ليس بإضمار ولا تخصيص ولا نقل<sup>(١٩)</sup>، فقد أخرجت هذه الأنواع الثلاثة من عموم أنواع المجاز هنا، وبجئت منفردة - باعتبارها من الاحتمالات المخلة بالفهم كما سيأتي<sup>(٢٠)</sup> - لسببين:

الأول: كثرة وقوعها في الكلام، فاحتاجت إلى توسع في البحث والبيان<sup>(٢١)</sup>.

الثاني: إن هذه الثلاثة وإن كانت تشترك في كونها أنواعاً للمجاز، وفي كونها مقدّمة على الاشتراك<sup>(٢٢)</sup>، إلا أن بينها تفاوتاً في القوة والضعف؛ بقدر بُعد كل نوع منها عن الحقيقة<sup>(٢٣)</sup>، ولذا يحتاج الناظر في الألفاظ إلى معرفة القوي منها وتقديمه على الضعيف حال التعارض.

**الفرع الثاني: الاشتراك.**

الاشتراك في اللغة اسم مشتق من الفعل الثلاثي شرك، يقول ابن فارس: "الشين والراء والكاف أصلان، أحدهما يدلُّ على مقارنة وخلافٍ انفراد، والآخر يدلُّ على امتدادٍ واستقامة"<sup>(٢٤)</sup>.

ويقال: شَرِكْتُهُ في الأمر أَشْرِكُهُ شَرِكاً وشَرِكَةً إذا صرْتُ له شريكاً. وَأَشْرِكْتُهُ في الأمر والبيع بالألف: جعلته لك شريكاً. وطريق مُشْتَرِكٌ - والأصل مُشْتَرِكٌ فيه - ما يَسْتَوِي فيه النَّاسُ، ومنه الأجير المُشْتَرِكُ وهو: الذي لا يَحْصَنُ أحداً بعمله. والشِّرْكُ: النصيب، ومنه قولهم: "ولو أعتق شريكاً له في عبد"<sup>(٢٥)</sup>. والشِّرْكُ: اسمٌ من أَشْرَكَ بالله إذا كفر به.

(١٩) انظر: نهاية السؤل للإسنوي، ص ١٣٨.

(٢٠) انظر: ص ١٣ من هذا البحث.

(٢١) البحر المحيط للزركشي، ج ١، ص ٥٩١.

(٢٢) انظر قاعدة: "التخصيص أولى من الاشتراك" في معلمة زايد للقواعد ج ٣٣، ص ٥١١. وقاعدة: "النقل أولى من الاشتراك" ج ٣٣، ص ٥٤٩. وقاعدة: "الإضمار أولى من الاشتراك" ج ٣٣، ص ٥٥٧.

(٢٣) الكاشف لابن عباد الأصفهاني، ج ٢، ص ٣٨٣.

(٢٤) مقاييس اللغة لابن فارس، ج ٣، ص ٢٠٥.

(٢٥) في الحديث عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "من أعتق شريكاً له في مملوك فعليه عتق كله..." متفق عليه، رواه البخاري في كتاب العتق، حديث رقم (٢٥٢٣)، ومسلم في كتاب العتق، حديث رقم (١٥٠١).



## قاعدة "المجاز أولى من الاشتراك" وتطبيقاتها عند الفقهاء والمفسرين

- وَشَرَكُ الصائِد: حبال الصيْد وما ينصب للطير. وِشْرَاكُ النعل: سيرها الذي على ظهر القدم. ورجُلٌ مُشْتَرِكٌ: إذا كان يُجَدِّثُ نَفْسَهُ كالمهموم. والتَّشْرِيكُ: بيع بعض ما اشْتَرَى بما اشْتَرَاهُ به. وِاشْتَرَاكُ الأَمْرِ: التَّبَسُّ (٢٦).
- أما في الاصطلاح فإن الأصوليين لا يعرفون عادةً الاشتراك، وإنما يعرفون المشترك، أي اللفظ الذي وقع فيه الاشتراك، ولهم في ذلك عبارات كثيرة متقاربة في الدلالة على معناه، وأكتفي بذكر نماذج مختارة من المذاهب المختلفة التي تبين ذلك:
١. قول الشاشي من الحنفية: "المشترك ما وضع لمعنيين مختلفين أو لمعان مختلفة الحقائق" (٢٧).
  ٢. قول ابن جزى المالكي: "المشترك هو: اللفظ الموضوع لمعنيين وضعاً لم ينقل من أحدهما إلى الآخر" (٢٨).
  ٣. قول السبكي الشافعي: "المشترك هو: اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين، أو أكثر، دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة" (٢٩).
  ٤. قول الطوفي الحنبلي: المشترك: لفظ مستغرق لما يصلح له من مسمياته، لا بوضع واحد، بل بأكثر منه (٣٠).
- وهذه التعاريف تدل بمجملها على أن المشترك من الألفاظ تتحقق فيه أمور ثلاثة: تعدد ما يدل عليه اللفظ، وتعدد الوضع، وكون معانيه المتعددة هذه حقيقية (٣١).

---

(٢٦) انظر: القاموس المحيط للفيروزآبادي، ص ١٢٢٠، مادة (شرك). لسان العرب لابن منظور، ج ١٠، ص ٤٤٨، مادة (شرك). المصباح المنير للفيومي، ص ١٦٢، مادة (شرك). تاج العروس للزبيدي، ج ٢٧، ص ٢٢٨، مادة (شرك).

(٢٧) أصول الشاشي، ص ٢٦.

(٢٨) تقريب الوصول لابن جزى، ص ١٠٥.

(٢٩) الإبهام للسبكي، ج ١، ص ٢٤٨.

(٣٠) شرح مختصر الروضة للطوفي، ج ٢، ص ٤٥٨.

(٣١) انظر: المشترك ودلالته على الأحكام لحسين الترتوري، ص ٢٨.

## أ.د. آدم بن نوح القضاة، د. هارون بن نوح القضاة

فتعدد المدلول يميز اللفظ المشترك عن اللفظ الخاص؛ الموضوع لمدلول واحد<sup>(٣٢)</sup>، وتعدد الوضع يميز اللفظ المشترك عن العام؛ الذي يدل على استغراق أفراده لكن بوضع واحد<sup>(٣٣)</sup>، وعن اللفظ المنقول، الذي تعدد معناه بسبب الاستعمال لا بسبب الوضع<sup>(٣٤)</sup>. وأما كون هذه المعاني على تعددها حقيقة في اللفظ فهو ما يميز المشترك عن المجاز<sup>(٣٥)</sup>. والاشترك ظاهرة لغوية شائعة، يقول سيبويه: "اعلم أنّ من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين... فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو: جلسَ وذهبَ. واختلاف اللفظين والمعنى واحدٌ نحو: ذهبَ وانطلقَ. واتفاق اللفظين والمعنى مختلفٌ قولك: وجدْتُ عليه من المَوْجدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضّالة. وأشباه هذا كثير"<sup>(٣٦)</sup>.

ومن أمثله في الأسماء كلمة "الحاملات" في قوله تعالى: ﴿فَالْحَمَلَاتِ وَقَرًا﴾ [الذاريات: ٢]، إذ تصدق على السحاب والسفن والرياح<sup>(٣٧)</sup>، ومن أمثله في الأفعال كلمة "وجدت"، السابق ذكرها في كلام سيبويه. وكلمة "دان"، إذ تأتي على معان عدة، يقال: دان الرجل إذا أطاع، ودان إذا عصى، ودان إذا عز، ودان إذا ذل، ودان إذا قهر<sup>(٣٨)</sup>. ومن أمثله في الحروف كلمة "من"، التي وردت على وجوه أربعة: ابتداء الغاية، والتبويض، والتبيين، والزيادة<sup>(٣٩)</sup>. أما مثاله في الألفاظ المركبة فقوله تعالى: ﴿أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ الرِّجَالِ﴾ [البقرة: ٢٣٧] لتردده بين الزوج والولي<sup>(٤٠)</sup>.

(٣٢) جاء في خلاصة الأفكار لابن قطلوبغا (ص ٥١): الخاص: لفظ وضع لمعنى واحد معلوم على الانفراد، وقولنا واحد احتراز عن المهمل، فإنه لا معنى له، وعن المشترك، فإنه وضع لأكثر من معنى، والمعنى بالمعنى: المدلول، لا ما يقابل العين؛ ليتناول قسمي الخاص الحقيقي: كزيد، والاعتباري: كإنسان. وانظر قريباً منه عند ابن أمير الحاج، التقرير والتحبير، ج ١، ص ١٧٥.

(٣٣) انظر: شرح مختصر الروضة للطوفي، ج ٢، ص ٤٥٨. كشف الأسرار للبخاري، ج ١، ص ٥٣.

(٣٤) انظر: كشف الأسرار للبخاري، ج ١، ص ٦٠. إرشاد الفحول للشوكاني، ج ١، ص ٥٧.

(٣٥) الإحكام للآمدي، ج ١، ص ٥٦.

(٣٦) الكتاب لسيبويه، ج ١، ص ٢٤. وانظر: المزهر في علوم اللغة للسيوطي، ج ٢، ص ٢٩٣، حيث نقل عن بعض أهل اللغة أن الاشتراك هو الأغلب في كلام العرب. وانظر: البحر المحيط للزركشي، ج ٥، ص ٦٤.

(٣٧) انظر: أضواء البيان للشنقيطي، ج ٥٤، ص ٢.

(٣٨) انظر: الجامع لأحكام القرآن الكريم للقرطبي، ج ١، ص ١٤٤.

(٣٩) انظر: مفاتيح الغيب للرازي، ج ١، ص ٩٨.

(٤٠) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني، ج ٢، ص ١٦.

## قاعدة "المجاز أولى من الاشتراك" وتطبيقاتها عند الفقهاء والمفسرين

ومما تجدر ملاحظته هنا أن المشترك إذا أُطلق في كلام الأصوليين - كما هو الحال في هذه القاعدة - فإن المقصود به هذا الذي بيناه، ويسمونه أيضاً المشترك اللفظي، فإذا أرادوا المشترك المعنوي قيدوه به. والمشترك المعنوي - أو المتواطئ<sup>(٤١)</sup> - كما يؤخذ من كلامهم هو: اللفظ الذي لا يمنع نفس تصوره من اشتراك كثيرين فيه، ويحصل معناه في أفرادهِ على السواء<sup>(٤٢)</sup>، أو اللفظ الذي اشترك في مفهومه كثيرون على وجه السوية<sup>(٤٣)</sup>. كلفظ الإنسان، وسائر أسماء الأجناس.

والفرق بينهما أن المشترك المعنوي (المتواطئ) يطلق على أشياء متغايرة بالعدد ولكنها متفقة بالمعنى الذي وضع الاسم عليها، كاسم (الرجل) فإنه يطلق على زيد وعمرو وبكر وخالد، واسم (الجسم) يطلق على السماء والأرض والإنسان، لاشتراك هذه الأعيان في معنى الجسمية التي وضع الاسم بإزائها، وأما المشترك اللفظي فيطلق على مسميات مختلفة لا تشترك في الحد والحقيقة ألبتة، كاسم (العين)، للعضو الباصر، وللميزان، وللوضع الذي يتفجر منه الماء، وللذهب والشمس، وكاسم (المشترى) لقابل عقد البيع وللكوكب المعروف<sup>(٤٤)</sup>.

## الفرع الثالث: العلاقة بين المجاز والاشتراك.

تظهر العلاقة بين المجاز والاشتراك من خلال بحث الأصوليين في نسبة الأسماء إلى المسميات<sup>(٤٥)</sup>، هذه النسبة التي بينها الزركشي بقوله: "الاسم والمسمى إما أن يتحدا أو يتكثرا، أو يتكثر الاسم ويتحد المسمى أو عكسه؛ أربعة أقسام:

(٤١) انظر في تسمية المشترك المعنوي متواطئاً: كشف الأسرار للبخاري، ج ١، ص ١٢٦. التحبير شرح التحرير للمرداوي، ج ٦، ص ٢٥٥٥.

(٤٢) انظر: البحر المحيط للزركشي، ج ٢، ص ٢٨٥-٢٨٧.

(٤٣) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني، ج ١، ص ٥٢.

(٤٤) انظر: المستصفي للغزالي، ص ٢٦، بتصرف. وانظر: الاشتراك المعنوي والفرق بينه وبين الاشتراك اللفظي لأحمد اليماني.

(٤٥) انظر: المستصفي للغزالي، ص ٢٦. المحصول للرازي، ج ١، ص ٣١١. الإحكام للآمدي، ج ١، ص ٣٩. الإبهاج للسبكي، ج ١،

ص ٢١٣. نهاية السؤل للإسنوي، ص ٨٩.

## أ.د. آدم بن نوح القضاة، د. هارون بن نوح القضاة

الأول: أن يتحدا. فإن كان نفس تصور ذلك العين يمنع من وقوع الشركة فيه فهو الجزئي، وإن لم يمنع وكان الاشتراك واقعاً فيه بالفعل وعلى السوية، فمتواطئ<sup>(٤٦)</sup> وإلا فمشكك<sup>(٤٧)</sup>...

الثاني: أن يتكثرا. فهي الألفاظ المتباينة كالإنسان والفرس وغير ذلك من الألفاظ المختلفة الموضوع لمعان متعددة...

الثالث: أن يتعدد اللفظ ويتحد المعنى. فهي المترادفة كالإنسان والبشر...

الرابع: عكسه (أي أن يتحد اللفظ ويتعدد المعنى)، فإما أن يكون قد وضع للكل أي: لكل واحد من تلك المعاني، أو لا.

والأول (أي الموضوع للكل): المشترك كالعين مدلولاتها المتعددة.

والثاني: أن لا يوضع لكل واحد بل لمعنى، ثم ينتقل إلى غيره، فإما أن ينتقل لعلاقة، أو لا، فإن لم ينتقل لعلاقة فهو المرجح... وإن نقل لعلاقة فإما أن يقوى في الثاني، أو لا.

والأول (أي: أي المنتقل لعلاقة مع قوته في الثاني): المنقول، ثم إن كان الناقل الشرع كالصلاة سمي بالألفاظ الشرعية، أو العرف العام فالعرفية، أو الخاص كاصطلاح النحاة على المبتدأ والخبر سمي الاصطلاحية...

والثاني وهو أن لا تكون دلالة اللفظ على المنقول إليه أقوى من دلالة على المنقول عنه، فإن الأول يسمى بالنسبة إلى استعماله في الأول حقيقة، والثاني مجازاً<sup>(٤٨)</sup>.

مما سبق يظهر جلياً أن المجاز والمشارك يتفقان في كون كل واحد منهما لفظ متعدد المعنى، ويفترقان في أن المشترك موضوع لمعانيه جميعاً، أما المجاز فهو من حيث الأصل موضوع لمعنى واحد، ثم استعمل في الدلالة على معنى آخر لعلاقة، دون أن يقوى في هذا المعنى الثاني.

(٤٦) اللفظ المتواطئ هو: اللفظ الدال على الأعيان المتغايرة بالعدد، المتفقة في المعنى الذي وضع اللفظ له، كدلالة الإنسان على زيد وعمرو وبكر. انظر: البحر المحيط للزركشي، ج ٢، ص ٢٩٧.

(٤٧) اللفظ المشكك أو المشكك هو: اللفظ الدال على الأعيان المتغايرة بالعدد، المتفاوتة في المعنى الذي وضع اللفظ له، على وجه الأولوية أو الأولوية أو الأشدية، كالبياض الذي هو في الثلج أشد منه في العاج. انظر: البحر المحيط للزركشي، ج ١، ص ٤٢٩. إرشاد الفحول للشوكاني، ج ١، ص ٥٢.

(٤٨) البحر المحيط للزركشي، ج ٢، ص ٢٩٨، وما بين الأقواس من فهمي.

## قاعدة "المجاز أولى من الاشتراك" وتطبيقاتها عند الفقهاء والمفسرين

## المطلب الثاني: صيغ القاعدة، وبيان المقصود منها.

القاعدة التي بين أيدينا وردت عند الأصوليين بألفاظ متقاربة، أشهرها ما اخترناه عنواناً للبحث، أي "المجاز أولى من الاشتراك"<sup>(٤٩)</sup>، ومن صيغها الأخرى: "المجاز خير من الاشتراك"<sup>(٥٠)</sup>، و"المجاز مقدم على الاشتراك اللفظي"<sup>(٥١)</sup>، و"المجاز أرجح من الاشتراك"<sup>(٥٢)</sup>، و"الحمل على المجاز أولى من الحمل على الاشتراك"<sup>(٥٣)</sup>. و"إذا دار اللفظ بين المجاز والاشتراك فالمجاز أقرب"<sup>(٥٤)</sup>.

يضاف إلى هذا أن من الأصوليين من أشار إلى معناها دون أن يصوغها صياغة القواعد المعروفة<sup>(٥٥)</sup>، ومنهم من أوردها بأكثر من صيغة من الصيغ السابقة<sup>(٥٦)</sup>.

**والمقصود من القاعدة:** أنه متى ما تردد الذهن في لفظ -متعدد المعاني- بين كونه حقيقة في جميع معانيه، أي مشتركاً فيها، وكونه حقيقة في أحد هذه المعاني دون غيره، بحيث تحمل بقية المعاني على أنها مجازية، وليس ثمة دليل على هذا ولا على ذلك، فإنه يترجح الثاني<sup>(٥٧)</sup>.

(٤٩) انظر: المحصول للرازي، ج ٢ ص ٦٦. الإحكام للأمدى، ج ١، ص ٤٣. شرح الكوكب المنير لابن النجار، ج ٢، ص ١٥. التحصيل من الحاصل للأرموي، ج ١، ص ٢٤٣. شرح مختصر الروضة للطوني، ج ٢، ص ٢٥٢. الإجماع للسبكي، ج ١، ص ٢٦٠. كشف الأسرار للبخاري، ج ١، ص ١٦٨. نهاية السؤل للإسنوي، ص ١٣٨. شرح جمع الجوامع للمحلي، ج ١، ص ٤٠٨. شرح الكوكب المنير لابن النجار، ج ٢، ص ١٥. فواتح الرحموت للأنصاري، ج ١، ص ١٧٧. إرشاد الفحول للشوكاني، ج ١، ص ٢٥٢.

(٥٠) انظر: الإجماع للسبكي، ج ١، ص ٣٢٧. نهاية السؤل للإسنوي، ص ١٤٣. البحر المحيط للزركشي، ج ٢، ص ٧٤. التقرير والتحبير لابن أمير الحاج، ج ١، ص ٣٤. تيسير التحرير لأمر بادشاه، ج ١، ص ٣٦٩.

(٥١) التقرير والتحبير لابن أمير الحاج، ج ١، ص ١٢٩.

(٥٢) الفروق للقراي، ج ١، ص ١٠٨. التلويح للفتازاني، ج ١، ص ٧٠.

(٥٣) كشف الأسرار للبخاري، ج ٢، ص ٧٦. أصول الفقه لابن مفلح، ج ١، ص ٨٦.

(٥٤) مختصر المنتهى لابن الحاجب، ج ١، ص ٢٤٠.

(٥٥) نفائس الأصول للقراي، ج ٢، ص ٩٦١. رفع الحاجب لابن السبكي، ج ١، ص ٣٨٦. الغيث الهامع لأبي زرعة، ج ١، ص ١٧٨. التحبير شرح التحرير للمرداوي، ج ٣، ص ١٢٥٦.

(٥٦) وهذا ظاهر من تكرار ذكر بعض المراجع في التوثيق السابق للصيغ.

(٥٧) انظر المراجع السابقة وبالأخص: الكاشف عن المحصول لابن عباد الأصفهاني، ج ٢، ص ٣٩٤. بيان المختصر لأبي التناء الأصفهاني، ج ١، ص ٢٠٧. الكوكب المنير لابن النجار، ج ٤، ص ٦٦٤. فواتح الرحموت للأنصاري، ج ١، ص ١٧٧. حاشية العطار على جمع الجوامع، ج ١، ص ٤٠٨.

## أ.د. آدم بن نوح القضاة، د. هارون بن نوح القضاة

وهذه القاعدة هي واحدة من جملة قواعد عشرة، أسس لها الرازي<sup>(٥٨)</sup> لرفع التعارض الحاصل بين أحوال اللفظ، ثم سار الأصوليون من بعده عليها، موافقين له تارة ومخالفين له تارة أخرى، فالرازي يرى أن الخلل الحاصل في فهم مراد المتكلم يمكن إرجاعه إلى وجود واحد من خمس احتمالات في اللفظ، وهي: الاشتراك، والنقل، والمجاز، والإضمار، والتخصيص. ومستند حصر الاحتمالات في هذه الخمسة: أنه إذا انتفى احتمال الاشتراك والنقل، الموجبان لتعدد المعنى، كان اللفظ موضوعاً لمعنى واحد، وإذا انتفى احتمال المجاز والإضمار، الموجبان لصرف اللفظ عن معناه الظاهر، كان المراد باللفظ ما وضع له، وإذا انتفى احتمال التخصيص، كان المراد باللفظ جميع ما وضع له، فإذا انتفى هذا كله لم يبق ما يمكن أن يخل بالفهم.

لكن يبقى التعارض الحاصل بين هذه الاحتمالات الخمس فيما بينها، والقسمة العقلية هنا تكشف عن عشرة أوجه ممكنة لهذا التعارض؛ فالتعارض قد يقع بين الاشتراك وبين الأربعة الباقية، ثم بين النقل وبين الثلاثة الباقية، ثم بين المجاز وبين الوجهين الباقين، ثم بين الإضمار والتخصيص فصار المجموع عشرة<sup>(٥٩)</sup>. وبناء على هذه الأوجه العشرة كانت القواعد الأصولية للترجيح بين كل زوجين منها، ومن ضمنها قاعدتنا هذه في رفع التعارض بين الاشتراك والمجاز.

وقد أورد الزركشي استشكالاتاً على تصور التعارض بين الاشتراك والمجاز، فإن الاشتراك إنما يكون عند استواء حالات اللفظ في دلالاته على المعنيين أو المعاني، والمجاز إنما يكون حيث تكون دلالاته في أحدهما ضعيفة والأخرى قوية<sup>(٦٠)</sup>. وأجاب بتصور ذلك في لفظ استعمل في معنيين، ولم يُعلم تساوي دلالاته عليهما، ولا رجحانها في أحدهما، فيحتمل حينئذ أن يكون استعماله فيهما بطريق الاشتراك، أو يكون حقيقة في أحدهما ومجازاً في الآخر على السواء<sup>(٦١)</sup>.

(٥٨) المحصول للرازي، ج ١، ٤٨٧. المعالم للرازي، ص ٤٤. قال القرابي (نفائس الأصول، ج ٢، ص ٩٨٠): "اعلم أي لم أجد هذه المسائل العشرة في شيء من كتب الأصول التي رأيتها إلا في (المحصول)، ومختصراته، مع أني استحضرت لهذا الشرح نيفا وثلاثين تصنيفاً".  
(٥٩) انظر: المحصول للرازي، ج ١، ٤٨٧. المعالم للرازي، ص ٤٤، والنص من المعالم. وانظر ما ورد من نقاشات حول دعوى الحصر في هذه الخمسة في: شرح المعالم لابن التلمساني، ج ١، ص ١٩٦. الاحتمالات المرجوحة للقرابي، ص ٢٤١. الكاشف لابن عباد الأصفهاني، ج ٢، ص ٣٨١. الإبهام للسبكي، ج ١، ص ٣٢٣.  
(٦٠) انظر: البحر المحيط للزركشي، ج ١، ص ٥٩٣.  
(٦١) المرجع السابق، الجزء والصفحة نفسهما.

## قاعدة "المجاز أولى من الاشتراك" وتطبيقاتها عند الفقهاء والمفسرين

في ضوء الفهم السابق للقاعدة وما بنيت عليه يتبين لنا الخطأ الواقع في (معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية) حين فسرت القاعدة بقولها: "انه إذا كان للفظ معنيان: أحدهما مجازي، والآخر مشترك وحصل بينهما نوع تعارض يؤدي إلى خلل في فهم السامع لمراد المتكلم، قدّم المعنى المجازي على المعنى المشترك"<sup>(٦٢)</sup>.

ووجه الخطأ في هذا التفسير من وجهين:

الوجه الأول: أنه جعل التعارض المفترض بين معنى مجازي وآخر مشترك للفظ واحد، مع أن نص كلام الأصوليين في تفسيرها، وسياق القاعدة في مباحث الأصول، والأمثلة المضروبة عليها، تدل على أن التعارض المقصود هنا هو التعارض بين حمل المعاني المتعددة للفظ على "الحقيقة والمجاز"، وحملها على الاشتراك<sup>(٦٣)</sup>.

الوجه الثاني: أن هذا التفسير لو كان صحيحاً لكان مصادماً للقاعدة الأصولية المستقرة على أن الأصل في الكلام الحقيقة، وأن الحقيقة مقدمة على المجاز، ووجه المصادمة أن المعنى المشترك هو أحد المعاني الحقيقية للفظ، فكان الواجب تقديمه لا تقديم المجاز عليه، وهذا ما لم يقله أحد ممن قرر هذه القاعدة.

## المطلب الثالث: الخلاف في القاعدة.

هذه القاعدة استقرت عند الأصوليين بعد الإمام الرازي<sup>(٦٤)</sup> استقراراً واضحاً، إذ لا تكاد تخلو مؤلفاتهم -على اختلاف مذاهبهم<sup>(٦٥)</sup>- من ذكرها أو الاستدلال بها على بعض المسائل، حتى إن الباحث يكاد يجزم إنها محل اتفاق بينهم، لولا ما نسب إلى الأمدي من القول: بتقديم الاشتراك على المجاز<sup>(٦٦)</sup>.

وتحقيق مذهب الأمدي في المسألة يحتاج إلى تأمل؛ لما في كلامه من اختلاف، فإنه ذكر في موضعين من (الإحكام) أن المجاز أولى من الاشتراك<sup>(٦٧)</sup>، وذكر في -معرض بحثه في مسائل الأمر- حُجج من قال بهذا القول، لكنه أجاب بأنها معارضة

(٦٢) معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية، ج٣٣، ص ٥٤٣.

(٦٣) انظر: الكاشف عن المحصول لابن عباد الأصفهاني، ج٢، ص ٣٩٤. بيان المختصر لأبي الشاء الأصفهاني، ج١، ص ٢٠٧. الكوكب

المنير لابن النجار، ج٤، ص ٦٦٤. فواتح الرحموت للأنصاري، ج١، ص ١٧٧. حاشية العطار على جمع الجوامع، ج١، ص ٤٠٨.

(٦٤) هذا ما قرره الإمام القراني (نفائس الأصول ج٢، ص ٩٨٠) ولم نقف على ما يدل على خلاف هذا، في كتب من تقدم على الرازي.

(٦٥) راجع الإحالات التي أوردناها عند ذكر صيغ القاعدة، ص ١٢ من هذا البحث.

(٦٦) انظر هذه النسبة في: نفائس الأصول للقراني، ج٢، ص ٩٨٠. البحر المحيط للزركشي، ج١، ص ٥٩٢. تعارض دلالات الألفاظ

للعويد، ص ٦٢٣. ومن المعاصرين من نسب هذا القول إلى فريق من العلماء لم يسمهم، والواقع في كلام الأصوليين نسبته إلى الأمدي دون

غيره. انظر: المشترك ودلالاته على الأحكام للترتوري، ص ٢٤٩.

(٦٧) الإحكام للأمدي، ج١، ص ٤٣. ج١، ص ٥٩.

## أ.د. آدم بن نوح القضاة، د. هارون بن نوح القضاة

بعشرة وجوه، ذكرها ثم أردف بقوله: "وإن لم يكن (أي: الاشتراك) أولى فلا أقل من المساواة وهي كافية في مقام المعارضة"<sup>(٦٨)</sup>، وهذا يدل على أنه لم يجزم بترجيح المشترك على المجاز.

يؤكد هذا ما قاله في آخر الكتاب في معرض حديثه عن الترجيحات العائدة إلى المتن: "...أن يكون أحدهما (أي: المتعارضان) مشتركاً والآخر مجازاً غير منقول، وقد ذكرنا ما يستحقه كل واحد منهما من الترجيح في الأمر (أي: مسائل الأمر) بطريق الاستقصاء، فعليك باعتباره والالتفات إليه"<sup>(٦٩)</sup>.

أما في كتابه الآخر (منتهى السؤل في علم الأصول)، الذي اختصر فيه (الإحكام) فقد جزم بترجيح المشترك على المجاز، حيث قال: "وأما ما يعود إلى المتن.. فإن يكون أحدهما مشتركاً والآخر مجازاً غير منقول، فالجواز وإن كان في اللغة أكثر في الاستعمال من المشترك.. غير أن المشترك أرجح..."<sup>(٧٠)</sup>.

مما سبق يلاحظ مدى التردد الذي وقع فيه الأمدى بشأن هذه المسألة، فهو تارة يقول بتقديم المجاز على الاشتراك مطلقاً، وتارة يقول بتساويهما، وثالثة يقول بتقديم الاشتراك على المجاز غير المنقول، وبما أن القول الثالث هو المتأخر من أقواله، صح أن يقال: إنه مذهبه في المسألة، معارضاً به ما عليه جمهور الأصوليين.

وأياً يكن الأمر فلا بد من بيان الأدلة التي تستند إليها هذه القاعدة، والأدلة التي سيقى في معارضتها، وما دار حولها من نقاشات مختلفة، ثم الترجيح، وهذا في الفروع الثلاثة الآتية:

(٦٨) الإحكام للأمدى، ج ٢، ص ١٥٢.

(٦٩) الإحكام للأمدى، ج ٤، ص ٢٦١. ويلاحظ هنا ما في عبارة الإمام الأمدى رحمه الله من تجوّز، فإن التعارض بين الاشتراك والمجاز لا يكون في مدلول لفظين مختلفين، بل في وجوه الحمل للفظ واحد كما سبق بيانه، وإحالته إلى المسألة الأولى التي في "مباحث الأمر" يمنع القول بأن هذه مسألة أخرى غير تلك، والله أعلم.

(٧٠) منتهى السؤل للأمدى، ص ٢٦٣.



## قاعدة "المجاز أولى من الاشتراك" وتطبيقاتها عند الفقهاء والمفسرين

## الفرع الأول: الأدلة التي تستند إليها القاعدة.

استدل القائلون بهذه القاعدة بجملة من الأدلة، أهمها:

١. إن إخلال الفهم في صورة المجاز أقل، فاللفظ إن كان له حقيقة ومجاز، فإن تجرد عن القرينة، حمل على الحقيقة، فيتعين مراد اللفظ باللفظ، وإن لم يتجرد وحمل على المجاز، فلا يخلو عن تعيين المراد، وليس كذلك إذا جعل اللفظ مشتركاً، فإنه عند عدم وجود القرينة يتعين المراد، وعند عدم القرينة لا يتعين المراد، والإعمال أولى من الإهمال<sup>(٧١)</sup>.
- ونوقش هذا الدليل بأنه قد يكون مراد المتكلم الإجمال، فيكون الاشتراك مفيداً بغير اختلال، واستعمال المجاز فيه محلاً<sup>(٧٢)</sup>.
- ويمكن أن يجاب عن هذا بأن الإجمال في كلام الشارع خلاف الأصل، فالشرع جاء بياناً للناس، وهو المرجوح في كلام المكلفين، لأن الأصل أن لا يخلو كلام العقلاء عن فائدة، ولا فائدة من حمله على الاشتراك هنا.
٢. إن اللفظ بتقدير كونه مجازاً، يكون احتمال تردده بين المعاني أقل من كونه مشتركاً، لأنه يمكن أن يكون له بالنسبة إلى كل حقيقة من هذه الحقائق مجاز آخر، فكان اختلال الفهم فيه أكثر<sup>(٧٣)</sup>.
٣. إن المجاز أكثر وقوعاً في اللغة من الاشتراك كما ثبت بالاستقراء، فقد قال ابن جني: "أكثر اللغات مجاز"، والكثرة تفيد الظن الراجح في محل الشك<sup>(٧٤)</sup>.
٤. إن في صورة المجاز، إذا خرجت الحقيقة عن الإرادة، وكان المجاز واحداً حمل اللفظ عليه، وإن كان أكثر من ذلك ولم يكن مع اللفظ قرينة معينة لأحدهما، فإنه يمكن حمل اللفظ على واحد من تلك المجازات بكثرة المشابهة والمناسبة الصورية والمعنوية، وأما في صورة الاشتراك إذا خرجت حقيقة واحدة عن الإرادة، وكانت البواقي أكثر من الواحدة، فإنه لا يمكن حمل اللفظ على شيء من تلك الحقائق الباقية بهذه الطريقة، فكان احتمال إعمال اللفظ الأول أكثر فكان أولى<sup>(٧٥)</sup>.

(٧١) الكاشف لابن عباد الأصفهاني، ج ٢، ص ٣٩٥. إرشاد الفحول للشوكاني، ج ١، ص ٧٦. وانظر في توضيح أدلة الفريقين المبحث

الخاص بالتطبيقات ص ٢٤ وما بعدها من هذا البحث.

(٧٢) انظر: الردود والنقود للبايرتي، ج ١، ص ٢٥١. مناهج العقول للبدخشي، ج ١، ص ٢٨٦.

(٧٣) نهاية الوصول لصفي الدين الهندي، ج ٢، ص ٤٨١.

(٧٤) نهاية السؤل للإسنوي، ج ١، ص ١٣٨.

(٧٥) نهاية الوصول للهندي، ج ٢، ص ٤٨١.

## أ.د. آدم بن نوح القضاة، د. هارون بن نوح القضاة

٥. إن فهم الحقيقة يعين على فهم المجاز إذا لم يعلم عيناً؛ لما بينهما من المناسبة، فإذا لم تكن الحقيقة مرادة ولم يكن مع اللفظ قرينة، أمكن إصابة المجاز بسبب فهم الحقيقة، وأما فهم إحدى الحقيقتين في اللفظ المشترك، فإنه لا يعين على فهم الأخرى، فلا يمكن إصابة إحداها عند عدم إرادة الأخرى إلا بالقرينة<sup>(٧٦)</sup>.

٦. إن المجاز أبلغ من المشترك، فقولك: (زيد أسد) - أبلغ من (شجاع)، وأوجز وأوفق؛ إما للطبع بسبب نقل الحقيقة، أو عذوبة الحديث، وإما للمقام لزيادة بيان أو غير ذلك مما يقتضيه الحال؛ ولذلك يجعله علماء البيان الأصل؛ لأن مبنى علمهم على الاستعارة والمبالغة. ويتوصل به إلى أنواع البديع من السجع، والمقابلة، والمطابقة، والمجانسة، والروي وغير ذلك<sup>(٧٧)</sup>.

ونوقش هذا بأن أن ما يذكر من فوائد المجاز موجود أيضاً في المشترك، وأجيب: المطلوب هنا إثبات كون المشترك أخف وأوفق وأعذب من المجاز، لا إثبات فوائده، إلا أن يقال: المقصود أن المشترك قد يكون أوفق مثلاً من غيره في الجملة كما ظهر أن المجاز أيضاً قد يكون أوفق من غيره وإن لم يكن مشتركاً<sup>(٧٨)</sup>، فيستويان حينئذ من هذه الجهة.

٧. إن للمشارك مفاصد منها<sup>(٧٩)</sup>:

أ. إخلاله بالفهم عند خفاء القرينة، بخلاف المجاز فإنه عند خفاء القرينة يحمل على الحقيقة، كما تقدم.

ب. تأديته إلى مستبعد من نقيض أو ضد، كالقرء إذا أطلق مراداً به الحيض فيفهم منه الطهر أو العكس.

ونوقش هذا بأن المجاز أيضاً قد يكون مؤدياً إلى مستبعد، من ضد أو نقيض؛ فإن لفظ أحد الضدين قد يستعمل للضد الآخر على سبيل المجاز، فحمله على غير المراد مؤدٍ إلى مستبعد كما في الاشتراك<sup>(٨٠)</sup>.

وأجيب بأن المجاز لما اعتبر فيه المناسبة بينه وبين الحقيقة كان حمله على غير المراد - وإن كان ضداً للمراد - غير مستبعد؛ لأنه حمل على ما هو المناسب له، بخلاف المشترك؛ فإنه لم تعتبر المناسبة بين مفهومي، فحمله على غير المراد، حمل على ما هو غير مناسب فيكون مستبعداً<sup>(٨١)</sup>.

(٧٦) المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٨٢.

(٧٧) رفع الحاجب لابن السبكي، ج ١، ص ٣٨٦.

(٧٨) مناهج العقول للبدخشي، ج ١، ص ٢٨٦.

(٧٩) انظر: المرجع السابق، شرح الكوكب المنير لابن النجار، ج ٤، ص ٦٦٥. إرشاد الفحول للشوكاني، ج ١، ص ٧٦.

(٨٠) بيان المختصر للأصفهاني، ج ١، ص ٢٠٨.

(٨١) المرجع السابق، الجزء والصفحة نفسهما.

## قاعدة "المجاز أولى من الاشتراك" وتطبيقاتها عند الفقهاء والمفسرين

ج. احتياجه إلى قرينتين: إحداهما معينة للمعنى المراد، والأخرى معينة للمعنى الآخر، فالعين تحتاج عند استعمالها في الباصرة إلى قرينة تخصصها، وكذلك عند استعمالها في الجارية. بخلاف المجاز، فإنه يحتاج إلى قرينة واحدة عند استعماله في معناه المجازي، ولا يحتاج إلى قرينة بالنظر إلى المعنى الحقيقي، كالأسد فإنه يحتاج إلى القرينة عند استعماله في الرجل الشجاع، ولا يحتاج إليها عند استعماله في الحيوان المفترس. واعترض على هذا بوجهين<sup>(٨٢)</sup>:

الأول: إن المعاني المجازية للفظ قد تتعدد، إذ لا امتناع أن يكون للمفهوم الحقيقي مناسبات بأمر يصلح كل منها أن يكون مجازاً، وكل منها محتاج إلى قرينة كالمشترك. الثاني: إن المشترك إذا أريد به المعنيان -عند من يقول بعمومه- لا يحتاج إلى قرينة أصلاً، فكان غير محتاج إلى القرينة تارة، ومحتاج إلى تعددها تارة أخرى، والمجاز محتاج إليها بالضرورة دائماً فتعارضاً. وأجيب بأن الفرق بينهما أن المجاز قد يستعمل في المعنى الحقيقي فيصير حينئذ حقيقة ولا يحتاج إلى قرينة بخلاف المشترك، فإنه ليس له استعمال لا يحتاج فيه إلى القرينة، إلا عند من يقول بعموم المشترك حال التعميم وهو قليل<sup>(٨٣)</sup>.

الفرع الثاني: الأدلة التي يعترض بها على القاعدة<sup>(٨٤)</sup>.

عورضت هذه القاعدة بجملة من الأدلة، أهمها:

١. إن المشترك لكونه حقيقة في كل واحد من مسمياته مما يطرد، بخلاف المجاز، وما يطرد أولى لقلته اضطرابه<sup>(٨٥)</sup>. ونوقش هذا الدليل بأن هذا غير مسلم، لأن من المجازات ما هو مطرد كالأسد للشجاع<sup>(٨٦)</sup>، ولو سلمنا باطراد الحقيقة وعدم اطراد المجاز فإن هذا يوجب الترجيح مطلقاً، أما إذا كانت الحقيقة لفظاً مشتركاً فليس الأمر كذلك، لأن اطراد الحقيقة المعين على الفهم يعارضه وجود الحقيقة الأخرى، واللفظ فيها مطرد أيضاً، ولا قرينة<sup>(٨٧)</sup>.

(٨٢) انظر: الردود والنقود للبابرتي، ج ١، ص ٢٥٢. مناهج العقول للبدخشي، ج ١، ص ٢٨٦.

(٨٣) مناهج العقول للبدخشي، ج ١، ص ٢٨٦. تيسير التحرير لأمر بادشاه، ج ٢، ص ٣٢.

(٨٤) أول من أورد الاعتراضات على هذه القاعدة الرازي الذي قعدها، فقد أورد في الحصول (ج ١، ص ٤٩٣)، سبعة وجوه للاعتراض عليها، ثم جاء الآمدي في الإحكام (ج ٢، ص ١٥٠) فاستفادها وأضاف إليها، ومن أضاف إليها أيضاً الهندي في نهاية الوصول (ج ٢، ص ٤٨٢).

(٨٥) انظر: الإحكام للآمدي، ج ٢، ص ١٥٠.

(٨٦) انظر: التقرير والتحرير لابن أمير الحاج، ج ٢، ص ٢٣.

(٨٧) انظر: الكاشف لابن عباد الأصفهاني، ج ٣، ص ١٦.

## أ.د. آدم بن نوح القضاة، د. هارون بن نوح القضاة

٢. إن المشترك يصح منه الاشتقاق لكونه حقيقة، بخلاف المجاز، فكان أوسع في اللغة وأكثر فائدة<sup>(٨٨)</sup>. وأجيب عن هذا بأنه إنما يصح على قول بعض الأصوليين، وجمهورهم على خلافه، لأن الاشتقاق يعتمد المصدرية، حقيقة كان المصدر أو مجازاً، فيقال: الحال ناطقة، ونطقت الحال، من النطق بمعنى: الدلالة. ثم إنه قد تعدد المعاني المجازية للفظ المنفرد أكثر من المشترك، فلا يلزم أوسعية المشترك على المجاز، فلا ينضب الاتساع المقتضي للترجيح<sup>(٨٩)</sup>.
٣. إن المشترك لكونه حقيقياً في جميع معانيه يصح التجوز به في غير محله الحقيقي، بخلاف المجاز، فكان أولى لكثرة فائدته<sup>(٩٠)</sup>.
- ويرد عليه أن اللفظ إذا كان مشتركاً وله تحت كل مفهوم مجاز، فإن محامل اللفظ تكثر، وكلما كثرت المحامل كان الخلل في الفهم أكثر، وهذا يوجب أولوية المجاز<sup>(٩١)</sup>.
٤. إن الفهم في صورة الاشتراك يحصل بأدنى القرائن لأن ذلك كافٍ في الرجحان، أما في صورة المجاز فلا يحصل رجحان المجاز إلا بقريئة قوية جداً، لأن أصالة الحقيقة لا تترك إلا لقريئة راجحة على جهة ظهور اللفظ في حقيقته، فكان تمكن الخلل منه لذلك أكثر<sup>(٩٢)</sup>.
- وعورض هذا بافتقار المشترك إلى القريئة في كل محامله، بخلاف المجاز، فإنه لا يفتقر إليها إلا عند الحمل عليها، فالقوة معارضة بالكثرة، بل القوة أخف ظاهراً<sup>(٩٣)</sup>.
٥. إن فهم المعنى المجازي يتوقف على فهم المعنى الحقيقي، لأنه لا يمكن فهمه بدون العلاقة، وفهمها يستدعي فهم الحقيقة، وفهم أحد مفهومي المشترك لا يتوقف على فهم الآخر، وغير المتوقف أولى من المتوقف لاستغنائه، فكان المشترك أولى<sup>(٩٤)</sup>.

(٨٨) انظر: الإحكام للآمدي، ج ٢، ص ١٥٠.

(٨٩) انظر: التقرير والتحبير لابن أمير الحاج، ج ٢، ص ٢٣.

(٩٠) انظر: الإحكام للآمدي، ج ٢، ص ١٥١.

(٩١) انظر: الكاشف لابن عباد الأصفهاني، ج ٣، ص ١٦.

(٩٢) انظر: المحصول للرازي، ج ١، ص ٤٩٥. الإحكام للآمدي، ج ٢، ص ١٥١.

(٩٣) انظر: نفائس الأصول للقرائبي، ج ٢، ص ٩٧٩. الكاشف لابن عباد الأصفهاني، ج ٣، ص ١٦.

(٩٤) انظر: الإحكام للآمدي، ج ٢، ص ١٥١. نهاية الوصول للهندي، ج ٢، ص ٤٨٣.

## قاعدة "المجاز أولى من الاشتراك" وتطبيقاتها عند الفقهاء والمفسرين

وأجيب عنه بأن: المجاز لما كان متوقف الفهم على فهم الحقيقة، والحقيقة مفهومة، فلا جرم أن يكون المفهوم الحقيقي معيناً على فهم المجاز<sup>(٩٥)</sup>.

٦. إن الاشتراك يحصل بوضع واحد، إن كان واضعه واحداً، وأما المجاز فيتوقف على: وجود الحقيقة، وعلى وجود ما يصلح مجازاً، وعلى العلاقة التي لأجلها يحسن جعله مجازاً، وعلى تعذر الحمل على الحقيقة. وما يتوقف على شيء واحد أولى مما يتوقف على أشياء<sup>(٩٦)</sup>.

نوقش هذا بأن الاشتراك سببه الأكتري إنما هو وضع قبيلتين، فاحتاج لوضعين وواضعين وقرينة في كل مسمى له عند الاستعمال، أما المجاز فوضع واحد، وقرينة واحدة عند إرادة المجاز، وإن سلمنا أن الاشتراك يكون من واضع واحد، فلا بد له أيضاً من أن يضعه، ثم يضعه حتى يحصل على الاشتراك، فالوضع الواحد غير كاف<sup>(٩٧)</sup>.

٧. إنه يلزم من العمل باللفظ في جهة المجاز مخالفة الظهور في جهة الحقيقة، بخلاف اللفظ المشترك إذ لا يلزم من العمل به في أحد مدلوليه مخالفة ظاهر أصلاً<sup>(٩٨)</sup>.

وأجيب عن هذا من وجهين:

الأول: إن مخالفة الظاهر في المجاز إنما كان لأجل القرينة ولا يُسلم بأن هذا محذور<sup>(٩٩)</sup>.

الثاني: إن المشترك وإن كان حقيقة في سائر معانيه، إلا أنه ليس بظاهر في شيء منها حيث لا قرينة معينة<sup>(١٠٠)</sup>.

٨. إن المجاز تابع للحقيقة ومفتقر إليها والمشارك ليس كذلك فكان أولى<sup>(١٠١)</sup>.

وأجيب عنه بأنه مجرد دعوى، فما جدوى وصف أحد المعنيين بأنه تابع للآخر!<sup>(١٠٢)</sup>، وأنه كلام غير محصل، لأن مآله أن يقال الحقيقية لا تفتقر إلى الحقيقة<sup>(١٠٣)</sup>.

(٩٥) انظر: الكاشف لابن عباد الأصفهاني، ج ٣، ص ١٦.

(٩٦) انظر: المحصول للرازي، ج ١، ص ٤٩٥. نهاية الوصول للهندي، ج ٢، ص ٤٨٣.

(٩٧) انظر: نفائس الأصول للقرافي، ج ٢، ص ٩٧٨.

(٩٨) انظر: الإحكام للآمدي، ج ٢، ص ١٥١.

(٩٩) انظر: الكاشف لابن عباد الأصفهاني، ج ٣، ص ١٦.

(١٠٠) انظر: التقرير والتحبير لابن أمير الحاج، ج ٢، ص ٢٢.

(١٠١) انظر: الإحكام للآمدي، ج ٢، ص ١٥١. الردود والنقود للبايرتي، ج ١، ص ٢٥٦.

(١٠٢) انظر: الكاشف لابن عباد الأصفهاني، ج ٣، ص ١٦.

(١٠٣) الردود والنقود للبايرتي، ج ١، ص ٢٥٧.

## أ.د. آدم بن نوح القضاة، د. هارون بن نوح القضاة

٩. إن السامع للمشارك إن سمع القرينة معه علم المراد عيناً فلا يخطئ، وإن لم يسمع توقف، وحينئذ لا يحصل إلا محذور واحد، وهو الجهل بمراد المتكلم، أما اللفظ المحمول على المجاز بالقرينة فقد يُسمع اللفظ ولا تسمع القرينة، وحينئذٍ يحمل على الحقيقة، فيحصل محذوران: أحدهما الجهل بمراد المتكلم، والآخر اعتقاد ما ليس بمراد مراداً<sup>(١٠٤)</sup>.  
وأجيب عن هذا الدليل بجوابين:

الأول: إن الغالب ظهور القرينة لأن البيان الكافي لا بد منه من جهة المتكلم<sup>(١٠٥)</sup>.

الثاني: إن المتوقف في المشترك لم يعلم الخطاب ولم يعمل به، وقد يكون مراد المتكلم العمل به، فيقع في الخطأ على سبيل الاحتمال، والعامل بظاهر اللفظ - عند عدم القرينة - خطؤه لم يُنصب عليه أمانة ولا دلالة، فيمتنع أن يكون هذا محذوراً<sup>(١٠٦)</sup>.  
١٠. إن صرف اللفظ من الحقيقة إلى المجاز يقتضي نسخ الحقيقة، وحمله على الاشتراك لا يقتضي ذلك فكان الاشتراك أولى<sup>(١٠٧)</sup>.

ونوقش بأن نسخ الحقيقة بالمجاز معناه: عدم فهم السامع أن الحقيقة مُرادّة، وهذا حاصل في المشترك في كلا المعنيين، فلا يفهم المراد منهما ألبتة<sup>(١٠٨)</sup>.

١١. إن المخاطب باللفظ المشترك يبحث عن القرينة بحثاً شديداً؛ لتعذر العمل عليه بدونها، بخلاف المخاطب بالمجاز؛ لإمكان العمل به بدونها، فكان احتمال الخطأ في الاشتراك أبعد فكان أولى<sup>(١٠٩)</sup>.

ويرد على هذا الاستدلال أن كثرة البحث مقدمات زائدة، توجب مرجوحية الاشتراك لا رجحانه<sup>(١١٠)</sup>.

١٢. إن اللفظ المشترك إذا دل دليل على تعذر أحد مفهوميه يعلم منه كون الآخر مراداً، فلا يتعطل اللفظ عن فائدة، والحقيقة إذا دل الدليل على تعذر العمل بها فلا يتعين فيها مجاز يجب حملها عليه<sup>(١١١)</sup>.

(١٠٤) انظر: المحصول للرازي، ج ١، ص ٤٩٣. الإحكام للآمدي، ج ٢، ص ١٥٢.

(١٠٥) انظر: نفائس الأصول للقرافي، ج ٢، ص ٩٧٨.

(١٠٦) انظر: الكاشف لابن عباد الأصفهاني، ج ٣، ص ٧٦.

(١٠٧) انظر: المحصول للرازي، ج ١، ص ٤٩٥.

(١٠٨) انظر: نفائس الأصول للقرافي، ج ٢، ص ٩٧٩.

(١٠٩) انظر: المحصول للرازي، ج ١، ص ٤٩٥. نهاية الوصول للهندي، ج ٢، ص ٤٨٣.

(١١٠) انظر: نفائس الأصول للقرافي، ج ٢، ص ٩٧٩.

(١١١) انظر: المحصول للرازي، ج ١، ص ٤٩٤. الكاشف لابن عباد الأصفهاني، ج ٢، ص ٣٩٦.

## قاعدة "المجاز أولى من الاشتراك" وتطبيقاتها عند الفقهاء والمفسرين

وجوابه: أن الاشتراك قد يكون بين معان عديدة، فإن تعذر أحدها بقى اللفظ مجملاً بين المعاني الباقية، ثم إن الحقيقة قد تنحصر جهات المجاز فيها بتعذر العلاقة في غير هذه الجهة، فيصير احتمال انحصار الاشتراك في معنيين، كاحتمال انحصار المجاز في واحد، فلا ترجيح لأحدهما بهذا (١١٢).

١٣. إن اللفظ المشترك يفيد أن المراد هذا المعنى أو ذاك، ودلالة اللفظ على هذا القدر من المعنى حقيقة لا مجاز، والحقيقة راجحة على المجاز فالاشتراك راجح على المجاز (١١٣).  
ورد هذا بأنه غير مسلم هنا، لأن تقديم الحقيقة إنما يكون إذا كانت مفردة، وأما مع التعدد فلا (١١٤).

## الفرع الثالث: الترجيح.

بعد النظر في أدلة الفريقين وما دار حولها من مناقشات يمكننا القول بأن ما قاله الفريق الأول أرجح وذلك لقوة أدلتهم، وسلامتها من المعارضة في الجملة، يضاف إلى هذا الأسباب التالية:

١. إن فوائد المجاز بالجملة تربو على فوائد الاشتراك، وما كان كذلك فهو أولى بالتقديم، ولذا وجدنا من الأصوليين (١١٥) من اكتفى بهذا مرجحاً دون النظر التفصيلي في أدلة الفريق الثاني، كالرازي في المحصول حين قال: والجواب أن هذه الوجوه معارضة بما ذكرناه من فوائد المجازات (١١٦)، وهو ما بينه ابن التلمساني بقوله: وأجيب بمعارضة ذلك بكثرة فوائد المجاز من خفة الوزن، وعدوبة اللفظ، وصلاحيته لأنواع البديع، أو لعظم الحقيقة... (١١٧).

٢. إن ما يُذكر من وجوه تقديم المشترك، لا يرجح شيء منها على كون المجاز هو الغالب في كلام العرب لمن تتبعه، لأن تلك الوجوه إنما تعتبر لأنها مظنة الغلبة، ولا عبرة بالمظنة مع تحقق أن المجاز أغلب؛ فكان المجاز أولى إلحاقاً للفرد بالأعم

(١١٢) انظر: نفائس الأصول للقرافي، ج ٢، ص ٩٧٩.

(١١٣) انظر: المحصول للرازي، ج ١، ص ٤٩٤.

(١١٤) انظر: نفائس الأصول للقرافي، ج ٢، ص ٩٧٩.

(١١٥) انظر مثلاً: الكاشف لابن عباد الأصفهاني، ج ٢، ص ٣٩٧. نهاية الوصول للهندي، ج ٢، ص ٤٨٤.

(١١٦) انظر: المحصول للرازي، ج ١، ص ٤٩٦.

(١١٧) انظر: شرح المعالم لابن التلمساني، ج ١، ص ٢٠٥.

## أ.د. آدم بن نوح القضاة، د. هارون بن نوح القضاة

الأغلب<sup>(١١٨)</sup>، يقول ابن الحاجب في المختصر: "والحق أنه لا يقابل الأغلب شيء مما ذكرنا"<sup>(١١٩)</sup>، أي: من أدلة تقديم المشترك.

٣. إن معظم الترجيحات التي ساقها الفريق الثاني مبناها الموازنة بين المجاز والاشتراك كمفهومين مجردين، أو ظاهرتين لغويتين، دون النظر إلى مآل هذا في التطبيق، فالقول بتقديم الاشتراك على المجاز لا يفيد شيئاً في رفع الاجمال الحاصل في فهم اللفظ الذي عُرف معناه الحقيقي ووقع الشك في معناه الآخر، هل هو حقيقة أم مجاز، إذ سيبقى الذهن متردداً بين هذين المعنيين؛ باعتبار أن كليهما حقيقة - كما هو مقتضى الاشتراك - ولا وجه لتقديم أحدهما على الآخر، مما يفضي إلى تعطل الفهم وإهمال اللفظ<sup>(١٢٠)</sup>.

## المبحث الثاني: تطبيقات القاعدة.

## المطلب الأول: تطبيقات القاعدة عند الفقهاء.

١. ما جاء عند سراج الدين الأرموي في مسألة الترتيب في الوضوء: إذ استدل لمذهب القائلين باشتراط الترتيب<sup>(١٢١)</sup> بحديث يرويه أنه عليه الصلاة والسلام قال: "لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الطهور مواضعه، فيغسل وجهه، ثم يغسل ذراعيه، ثم يمسح رأسه، ثم يغسل رجليه"<sup>(١٢٢)</sup>. حيث يقول:

(١١٨) انظر: شرح المختصر للعضد، ص ٤٧. رفع الحاجب لابن السبكي، ج ١، ص ٣٨٨. الردود والنقود للبايرتي، ج ١، ص ٢٥٧. فصول البدائع للفناري، ج ١، ص ١٢٩. التقرير والتحبير لابن أمير الحاج، ج ٢، ص ٢٢. إجابة السائل للصنعاني، ص ٢٧٢. إرشاد الفحول للشوكاني، ج ١، ص ٧٧.

(١١٩) مختصر المنتهى لابن الحاجب، ج ١، ص ٢٤١.

(١٢٠) انظر: مناهج العقول للبدخشي، ج ١، ص ٢٨٦.

(١٢١) اشتراط الترتيب في الوضوء هو مذهب جمهور الفقهاء، ومنهم بعض المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية، ولم يشترطه الحنفية ولا المالكية في المشهور. انظر: بدائع الصنائع للكاساني، ج ١، ص ١٧. مواهب الجليل للحطاب، ج ١، ص ١٨٢. المجموع للنووي، ج ١، ص ٤٦٩. المغني لابن قدامة، ج ١، ص ٩٢. المحلى لابن حزم، ج ١، ص ٣١٠.

(١٢٢) لم أفق عليه بهذا اللفظ، وأقرب ما وقفت عليه ما رواه ثعلبة بن عباد (وقيل: ابن عمارة) عن أبيه قال: ما أدري كم حدثني هذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما من عبد يتوضأ فيحسن وضوءه حتى يسيل الماء على وجهه، ثم يغسل ذراعيه حتى يسيل الماء على مرفقيه، ثم يغسل قدميه حتى يسيل الماء من قبل عقبه، ثم يصلي فيحسن صلاته إلا غفر له ما سلف". انظر: ، مصنف عبد الرزاق، برقم ١٥٦، ج ١، ص ٥٤. ، شرح معاني الآثار للطحاوي ، برقم ١٨٢، ج ١، ص ٣٧. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (ج ١، ص ٢٢٤): رجاله موثوقون.



## قاعدة "المجاز أولى من الاشتراك" وتطبيقاتها عند الفقهاء والمفسرين

"وجه التمسك أنه صلى الله عليه وسلم نفى قبول الصلاة نفيًا إلى غاية وضع الطهور موضعه، مفسرًا بغسل الأعضاء الأربعة بصفة الترتيب، لأنه ذكره بكلمة (ثُمَّ)، وهي للترتيب بالنقل والاستعمال...

فإن قيل: (ثُمَّ) كما تستعمل في الترتيب تستعمل في غيره، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَوَصَّوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ﴾ [البلد: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اللَّهُ شَهِدَ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ﴾ [يونس: ٤٦]، وإذا استعمل لا يتعين الحمل على أحدهما إلا بدليل منفصل...

جوابه: إن لفظ (ثُمَّ) إما أن يكون مستعملًا في غير الترتيب في تلك الصور التي ذكرتم ثمَّ أو لا يكون، فإن لم يكن مستعملًا في غير الترتيب في تلك الصور فنقول: استعماله فيها بطريق المجاز لا الاشتراك. فلن عارض النافي للاشتراك بالنافي للمجاز قلنا: النافي للاشتراك راجح على النافي للمجاز، والتزام المجاز أولى من التزام الاشتراك... " (١٢٣).

٢. ما جاء عند القرابي في مسألة بيع الغائب على الصفة: حيث يستدل المجوزون لهذا البيع<sup>(١٢٤)</sup> بقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥] وهو لفظ عام يتناول هذا البيع وغيره، فوجب القول بالحل فيه عملاً بالعموم. فإن قيل: هذه الصيغة وردت للعموم تارة، وللخصوص تارة أخرى، والأصل في الاستعمال الحقيقية، فتكون مشتركة، وإذا كانت مشتركة كانت جملة، فيسقط الاستدلال. أجيب: جعلها مجازاً في الخصوص أولى من الاشتراك.<sup>(١٢٥)</sup>

٣. ما جاء عند القرابي أيضاً في مسألة الوضوء بالنبيذ: حيث يستدل المانعون<sup>(١٢٦)</sup> بأن الله تعالى نص على سببية الماء، فوجب حصر السبب فيه عملاً بالأصل النافي لسببية غيره، وإنما قالوا: إن الله تعالى نص على سببية الماء لقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨] والظهور هو الذي يتطهر به، كالحنوط والسعوط الذي يتحنط به ويتسقط به.

(١٢٣) ورقات أمثلة التعارض للسراج الأرموي، ص ٤٤.

(١٢٤) ذهب إلى جواز بيع الغائب على الصفة جمهور العلماء: الحنفية والمالكية والحنابلة في ظاهر المذهب، وخالف في ذلك الشافعية في المعتمد، وهو رواية عن الإمام أحمد، وقول عند المالكية. انظر: تبين الحقائق للزيلعي، ج ٤، ص ٢٤. التاج والإكليل للمواق، ج ٦، ص ١١٦. معني المحتاج للشربيني، ج ٢، ص ٣٥٧. المعني لابن قدامة، ج ٤، ص ١٦.

(١٢٥) الاحتمالات المرجوحة للقرابي، ص ٢٥٥.

(١٢٦) القول بعدم صحة الوضوء بالنبيذ هو مذهب جماهير العلماء: المالكية والشافعية والحنابلة، وهو الرواية المقدمة في المذهب عن الإمام أبي حنيفة، وتُقل القول بجوازه عن أبي حنيفة في رواية، وعن الأوزاعي وسفيان الثوري وابن أبي ليلى، وغيرهم. انظر: حاشية ابن عابدين، ج ١، ص ٢٢٧. الشرح الصغير للدردير، ج ١، ص ٢٩. المجموع للنووي، ج ١، ص ١٣٩. الفروع لابن مفلح، ج ١، ص ٧٢.

## أ.د. آدم بن نوح القضاة، د. هارون بن نوح القضاة

فإن قيل: الأصل في (فَعُول) أن يكون تابِعاً ل (فاعل) في القصر والتعدية، و(طاهر) قاصر، و(طهور) مثله، فلو كان هنا للذي يتطهر به لزم الاشتراك، وعلى ما نقوله تكون صيغته ها هنا مجازاً، فإنه لا تكرر في طاهرة ماء السماء، والمجاز أولى من الاشتراك.

أجيب: هذا الترجيح مدفوع بقوله تعالى: ﴿وَيُنزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ﴾ [الأنفال: ١١] والباء للسببية، فتدل على أن المراد الذي يفعل به التطهير. (١٢٧)

٤. ما ذكره بعض الأصوليين في مسألة العقد على موطوءة الأب من الزنا: فقد ذهب بعض الفقهاء (١٢٨) إلى القول بالجواز أخذاً بعموم قوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣].

فإن قيل لهم: الحرمة ثابتة بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢٢] والنكاح حقيقة في الوطاء، فلا يحل للابن أن يعقد على من وطئها أبوه، أجابوا بأن النكاح حقيقة في العقد؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَّتِمَّ مِنْكُمْ﴾ [النور: ٣٢]، وإذا كان حقيقة في العقد لا يكون حقيقة في الوطاء وإلا لزم الاشتراك، وهو خلاف الأصل، فإن قيل لهم: وعلى قولكم يلزم المجاز، وهو خلاف الأصل أيضاً. قالوا: المجاز خير من الاشتراك (١٢٩).

وهذا الاستدلال مبني على القول بأن لفظ النكاح حقيقة في العقد مجاز في الوطاء، وهي مسألة وقع فيها خلاف بين أهل العلم من مفسرين ولغويين (١٣٠) وفقهاء، أما الفقهاء فمنهم من ذهب إلى هذا، ومنهم من ذهب إلى أنه حقيقة في الوطاء، ومنهم من ذهب إلى أنه مشترك بينهما، ومنهم من ذهب إلى أنه للقدر المشترك بينهما (١٣١).

٥. ما جاء عند بعض الشافعية تفرعاً على ما سبق في معنى النكاح، حيث قالوا: إن الطلاق المعلق على النكاح يحمل على العقد لا الوطاء، إلا إذا نوى (١٣٢)، فإن أورد عليهم أنه حقيقة في الوطاء أجابوا بما سبق.

(١٢٧) انظر: الاحتمالات المرجوحة للقرافي، ص ٢٥٦. الإجماع للسبكي، ج ١، ص ٣٢٧.

(١٢٨) القول بالجواز هو مذهب المالكية في المشهور، ومذهب الشافعية، وخالفهم في هذا الحنفية والحنابلة. انظر: المبسوط للسرخسي، ج ٤،

ص ٢٠٥. منح الجليل لعليش، ج ٣، ص ٣٣٠. أسنى المطالب للأنصاري، ج ٣، ص ١٥٠. المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٣.

(١٢٩) انظر: الإجماع للسبكي، ج ١، ص ٣٢٧.

(١٣٠) سيأتي تفصيل كلام المفسرين واللغويين في المطلب التالي إن شاء الله.

(١٣١) انظر خلاف الفقهاء في تفسير معنى النكاح في: فتح القدير لابن الهمام، ج ٣، ص ١٨٤. شرح مختصر خليل للخرشي، ج ٣،

ص ١٦٤. نهاية المحتاج للرملي، ج ٦، ص ١٧٦. المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٣.

(١٣٢) مغني المحتاج للشربيني، ج ٤، ص ٢٠٠ (جامع).

## قاعدة "المجاز أولى من الاشتراك" وتطبيقاتها عند الفقهاء والمفسرين

٦. ما جاء عند القراني في مسألة المطلقة طلاقاً بائناً بينونة كبرى: حيث ذهب الجمهور<sup>(١٣٣)</sup> إلى أنها لا تحل لزوجها الأول إلا بعد أن يدخل بها الزوج الآخر دخولاً صحيحاً، ثم يفارقها بموت أو طلاق، لقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، ووجه الدلالة عند بعضهم من الآية: أن النكاح حقيقة في الوطاء مجاز في العقد، والأصل حمل اللفظ على حقيقته. فلو قال قائل: النكاح: مشترك بين الوطاء والعقد، ويدل على ذلك أن كل نكاح ورد في كتاب الله تعالى فالمراد به العقد إلا محل النزاع، والأصل في الاستعمال الحقيقية، فيكون مشتركاً مجملاً، فيسقط الاستدلال به. يكون جوابه: جعله مجازاً في العقد أولى<sup>(١٣٤)</sup>.

وهذا الاستدلال من الجمهور يصح على مذهب القائلين بأن النكاح حقيقة في الوطاء، وهي مسألة خلافية كما تقدم، وأما من يرى أنه حقيقة في العقد فدليلهم في المسألة ما جاء في السنة من قوله عليه الصلاة والسلام: "... لا، حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك"<sup>(١٣٥)</sup>.

٧. ما جاء عند الحنفية في كيفية صلاة الكسوف: حيث استدلوا على مذهبهم بأنها ركعتان في كل ركعة ركوع واحد<sup>(١٣٦)</sup> بجملة أحاديث، منها حديث أبي بكر رضي الله عنه: "خسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج يجر رداءه حتى انتهى إلى المسجد وثاب الناس إليه فصلى بهم ركعتين..."<sup>(١٣٧)</sup>.

قالوا: "المتبادر من لفظ (ركعة): الأفعال المخصوصة التي هي قيام واحد وقراءة واحدة وركوع واحد وسجدتان، فهو مفهومها في عرف أهل الشرع... ويقال أيضاً لمجرد الركوع، فهو إما مشترك بين مجموع الأفعال التي منها الركوع الواحد وبينه... وإما مجاز عربي فيه وهو الظاهر؛ لأنهم حيث أرادوه قيدوه بالقرينة الدالة عليه... وحيث أرادوا الأول أطلقوا اسم الركعة

(١٣٣) انظر: بدائع الصنائع للكاساني، ج ٣، ص ١٨٨. مواهب الجليل للحطاب، ج ٣، ص ٤٦٨. مغني المحتاج للشربيني، ج ٤، ص ٢٩٩. المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٣٩٧.

(١٣٤) انظر: الاحتمالات المرجوحة للقراني، ص ٢٥٥. شرح ميارة، ج ١، ص ٢٤٤.

(١٣٥) متفق عليه، أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الشهادات، باب شهادة المختبي، حديث رقم ٢٦٣٩. ومسلم، كتاب النكاح، حديث رقم ١٤٣٢.

(١٣٦) انظر: بدائع الصنائع للكاساني، ج ١، ص ٢٨١. تبين الحقائق للزيلعي، ج ١، ص ٢٨٨. ونقله النووي مذهباً للنخعي والثوري. انظر: المجموع، ج ٥، ص ٦٧.

(١٣٧) رواه البخاري، أبواب الكسوف، باب الصلاة في كسوف القمر، حديث رقم ١٠٣٦.

## أ.د. آدم بن نوح القضاة، د. هارون بن نوح القضاة

والركعتين، مع أن المجاز خير من الاشتراك، فظهر أن حقيقة لفظ ركعتين ما كان كل ركعة بركوع واحد، ومجازها المستعمل نفس الركوع الواحد، فإرادة قيامين وقرأتين وركوعين بعدها سجودان بها ليس بحقيقة، ولا مجاز ثبت استعمالهم له...<sup>(١٣٨)</sup>.

٨. ما جاء عند الحنفية في ثبوت العتق بقول السيد لعبده: هذا أخي، فظاهر الرواية أنه لا يعتق، وتعليل هذا: أن (الأخ) لفظ مشترك بين: المشارك في النسب، والمشارك في الدين، والمشارك في القبيلة. وحكم المشترك التوقف إلى أن تظهر القرينة، فلو قال: هذا أخي من أبي ونحوه عتق... وأورد على هذا التعليل منع الاشتراك، فلفظ الأخ حقيقة في النسب مجاز في المعاني الأخرى؛ ولو دار بينهما كان المجاز أولى<sup>(١٣٩)</sup>.

٩. ما جاء عند الحنفية في تفسير لفظ النهار، والليل، واليوم، التي تستعمل في إيمان الطلاق وفي غيرها، حيث يقول البابرقي رحمه الله:

"هاهنا ثلاثة ألفاظ: النهار والليل واليوم، أما النهار فللبياض خاصة، وأما الليل فللأسود خاصة، وذلك حقيقتهما اللغوية، وأما اليوم فإنه يستعمل في: بياض النهار، ومطلق الوقت، بالاشتراك عند بعض، والصحيح وهو مذهب الأكثر أن إطلاقه على مطلق الوقت مجاز؛ لأن حمل الكلام على المجاز أولى من الاشتراك لعدم اختلال الفهم بوجود القرينة، وعلى التقديرين لا يخلو من الظرفية فيرجح أحد معنييه على الآخر بما قرن به.

فإن كان ممتداً وهو ما يصح فيه ضرب المدة كاللبس والركوب والمسكنة وغيرها - لصحة أن يقال لبست يوماً أو ركبت يوماً أو سكنت يوماً - يحمل على بياض النهار، لأنه يراد به المعيار، وهذا أليق به. وإن كان مما لا يمتد كالخروج والدخول والقدوم - لعدم صحة تقديرها بزمان، إذ لا يقال خرجت أو قدمت أو دخلت يوماً - يحمل على مطلق الوقت اعتباراً للتناسب بين الظرف والمظروف قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤَيَّسْ يَوْمَئِذٍ ذُبُرُهُ إِلَّا الْمُتَحَرِّقًا﴾ [الأنفال: ١٦] والمراد به مطلق الوقت لأن الفار من الزحف يلحقه الوعيد ليلاً كان أو نهاراً" (١٤٠).

١٠. ما جاء عند الحنفية<sup>(١٤١)</sup> فيمن قالت لزوجها: طلقني ثلاثاً على ألف فطلقها واحدة، فلا شيء عليها عند أبي حنيفة رحمه الله ويملك الرجعة، وعند أبي يوسف ومحمد: تقع طلقة واحدة بائة بثلاث الألف، لأن (على) بمنزلة الباء في المعاوضات، حتى إن قولهم: "احمل هذا الطعام بدرهم". أو "على درهم" سواء.

(١٣٨) فتح القدير لابن الهمام، ج ٢، ص ٨٧.

(١٣٩) انظر: فتح القدير لابن الهمام، ج ٤، ص ٤٤٣. التقرير والتحبير لابن أمير الحاج، ج ٢، ص ٣١. تيسير التحرير لأمير بادشاه، ج ٢، ص ٤٩.

(١٤٠) العناية شرح الهداية للبابرقي، ج ٤، ص ٣٦. وانظر: البحر الرائق لابن نجيم، ج ٣، ص ٢٩٩. حاشية ابن عابدين، ج ٣، ص ٢٧١.

(١٤١) انظر: الهداية شرح البداية للمرجيناني، ج ٤، ص ٢٢٦. حاشية ابن عابدين، ج ٣، ص ٤٤٩.

## قاعدة "المجاز أولى من الاشتراك" وتطبيقاتها عند الفقهاء والمفسرين

أما أبو حنيفة فدليله أن (على) للشرط قول الله تعالى: ﴿يُبَايِعَنَّكَ عَلَىٰ أَنْ لَا يُشْرِكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾ [المتحنة:١٢]، فهي للزوم حقيقة، واستعيرت للشرط لأنه يلزم الجزاء، وإذا كان للشرط فالمشروط لا يتوزع على أجزاء الشرط، بخلاف الباء لأنها لل عوض كما سبق، وإذا لم يجب المال، كان الكلام مبتدأً فوقع الطلاق ويملك الرجعة.

قال ابن الهمام معلقاً: الحق أن يقال: إن لفظه (على) حقيقة للاستعلاء إذا اتصلت بالأجسام المحسوسة كقمت على السطح والعتبة وجلست على الأرض والبساط، وعليه يحمل إطلاق أهل العربية كونها للاستعلاء، وفي غير ذلك هي حقيقة في معنى الزوم، والطلاق مما يصح فيه كل من الأمرين، لأنه مما يتعلق على الشرط المحض، ومما يصح الاعتياض به، ولا مرجح لأحدهما هنا. وعلى هذا التقرير يكون لفظاً مشتركاً بين الاستعلاء والزلوم، فإن قيل: المجاز خير من الاشتراك، قلنا: هو عند التردد، أما عند قيام دليل الحقيقة وهو التبادر بمجرد الإطلاق فلا (١٤٢).

١١. ما جاء عند الحنفية (١٤٣) في مسألة من قال لزوجته: اختاري. فقالت: أنا أختار نفسي. حيث ذهبوا إلى أنها تطلق استحساناً، والقياس أن لا تطلق؛ لأن هذا مجرد وعد أو يحنمله.

وهذا الاستحسان مبني عندهم على دليلين:

الأول: حديث عائشة رضي الله عنها فإنها قالت: "لا بل أختار الله ورسوله" (١٤٤)، حيث اعتبره النبي صلى الله عليه وسلم جواباً منها.

الثاني: أن هذه الصيغة - أي: قولها: أختار، هكذا بصيغة المضارع - حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، كما في كلمة الشهادة، وأداء الشاهد الشهادة، أي لفظ "أشهد".

واعترض على الدليل الثاني: بأن النحويين ذهبوا إلى أن صيغة المضارع مشتركة بين الحال والاستقبال وهم أعرف بالموضوعات (١٤٥).

وأجيب بأن: المعتبر هنا كلام أهل الأصول، وهم نقلوا فيه الخلاف، فمنهم من قال: إن صيغة المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، ومنهم من قال بالعكس، ومنهم من قال بالاشتراك، والأول مختار الفقهاء، والقول بالاشتراك مرجوح لأن اللفظ إذا دار بين الاشتراك والمجاز فالحمل على المجاز أولى (١٤٦).

(١٤٢) انظر: فتح القدير لابن الهمام، ج ٤، ص ٢٢٧.

(١٤٣) انظر: العناية شرح الهداية للباقر، ج ٤، ص ٨٣. العبادي، الجوهرة النيرة، ج ٢، ص ٤٦. البحر الرائق لابن نجيم، ج ٣، ص ٣٣٨.

(١٤٤) هذا جزء من حديث طويل رواه مسلم، كتاب الطلاق، حديث رقم ١٤٧٨.

(١٤٥) انظر: العناية شرح الهداية للباقر، ج ٤، ص ٨٣.

(١٤٦) انظر: المرجع السابق.

## أ.د. آدم بن نوح القضاة، د. هارون بن نوح القضاة

١٢. ما جاء عند بعض المالكية في تعريف الضمان، حيث ذهب إلى أن الضمان: "شغل ذمة أخرى بالحق" (١٤٧)، واعترض عليه أنه غير جامع؛ لخروج ضمان الوجه وضممان الطلب، وأجيب بأن ضمان الوجه تشغل فيه ذمة أخرى على المشهور، وأما على الشاذ فهو كضممان الطلب، وإطلاق الضمان عليهما بالمجاز، والعلاقة المشابهة (١٤٨).  
فإن قيل: لا نسلم أن إطلاق الضمان عليهما بالمجاز بل بالحقيقة، قيل: فيلزم حينئذ الاشتراك؛ لأن الضمان حقيقة في ضمان المال، ودعوى المجاز خير من دعوى الاشتراك (١٤٩).  
١٣. ما جاء عند المالكية في تعريف الصرف، حيث ذهب بعضهم إلى أنه: "بيع الذهب بالفضة أو أحدهما بفلوس"، وفيه إشارة إلى أن الفلوس حكمها حكم النقد لا حكم العرض، أخذاً من قول الإمام مالك في المدونة: "من صرف دراهم بفلوس..."، فقد أطلق على ذلك صرفاً (١٥٠).  
واعترض على هذا الاستدلال بأن الإطلاق يكون مجازاً ويكون حقيقة، فلا دليل يدل على ذلك. وأجيب: بأن الإطلاق أصله الحقيقة والحمل عليها واجب. وهو جواب استشكله بعضهم، لأنه إذا تعارض المجاز والاشتراك فالجواز مقدم (١٥١).

## المطلب الثاني: تطبيقات القاعدة عند المفسرين.

١. ما جاء في تفسير لفظ "القرن" في قوله تعالى: ﴿فَأَهْلَكَ لَهُمُ يُدُوبِهِمْ وَأَنْشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ﴾ [الأنعام: ٦]، فالقرن لفظ يقع على معان كثيرة منها الجماعة من الناس، والمدة من الزمان (١٥٢)، فمن أهل التفسير من ذهب إلى أن إطلاقه على هذين المعنيين بطريق الاشتراك، ومنهم من ذهب إلى أنه بطريق الحقيقة والمجاز (١٥٣). واختار بعضهم ترجيح القول الثاني بناءً على أن المجاز خير من الاشتراك (١٥٤).

(١٤٧) انظر: التاج والإكليل للمواق، ج٧، ص٣٠. منح الجليل لعليش، ج٦، ص١٩٨.

(١٤٨) التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب للجندي، ج٦، ص٢٩٢.

(١٤٩) المرجع السابق.

(١٥٠) انظر: شرح حدود ابن عرفة للرصاع، ص٢٤٢. شرح مختصر خليل للخرشي، ج٥، ص٣٦.

(١٥١) انظر: شرح حدود ابن عرفة للرصاع، ص٢٤٢.

(١٥٢) انظر: كتاب العين للفراهيدي، مادة (ق، ر، ن)، ج٥، ص١٤١. معالم التنزيل للبغوي، ج٣، ص١٢٨. تفسير السراج المنير للشربيني، ج١، ص٣٢٧.

(١٥٣) انظر: الدر المصون في علم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، ج٢، ص٤١٤. اللباب لابن عادل، ج٨، ص٢٩. فتح البيان في مقاصد القرآن للقنوجي، ج٤، ص١٠٥.

(١٥٤) انظر: المراجع السابقة.

## قاعدة "المجاز أولى من الاشتراك" وتطبيقاتها عند الفقهاء والمفسرين

٢. ما جاء في بيان معنى "النكاح" في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ وَلَا أُمَّةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَا أَجْبَتِكُمْ وَلَا تُنْكَحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا﴾ [البقرة: ٢٢١] فقد نقل عن الزجاج أن لفظ النكاح يطلق على العقد وعلى الوطاء جميعاً<sup>(١٥٥)</sup>، وأهل اللغة مختلفون في إطلاقه على هذين المعنيين هل هو حقيقة في الكل فيكون من باب الاشتراك، أو مجاز في الكل، أو حقيقة في أحدهما مجاز في الآخر؟<sup>(١٥٦)</sup>

تمسك القائلون بأنه حقيقة في العقد مجاز الوطاء بأنه لم يرد النكاح في القرآن إلا بمعنى العقد، لأنه في الوطاء صريح في الجماع، وفي العقد كناية عنه، وهو أوفق بالبلاغة والأدب، كما ذكره الزمخشري والراغب وغيرهما<sup>(١٥٧)</sup>.

أما الفيومي فسلك مسلكاً آخر، حيث فرق بين كونه مأخوذاً أو غير مأخوذ؛ فإن كان مأخوذاً من غيره كما يقال أنكحت الرجل المرأة، فهو مأخوذ من نكحه الدواء إذا خامره وغلبه، أو من تناكحت الأشجار إذا انضم بعضها إلى بعض.. فعلى هذا فيكون النكاح مجازاً في العقد والوطء جميعاً، لأنه مأخوذ من غيره فلا يستقيم القول بأنه حقيقة لا فيهما ولا في أحدهما، ويؤيده أنه لا يفهم العقد إلا بقريته، نحو نكح في بني فلان، ولا يفهم الوطاء إلا بقريته، نحو نكح زوجته، وذلك من علامات المجاز، وإن كان غير مأخوذ من شيء فيترجح الاشتراك لأنه لا يفهم واحد من قسميه إلا بقريته<sup>(١٥٨)</sup>. وأمام هذا الخلاف بين كونه حقيقة في الكل أو مجازاً في الكل أو البعض رجح بعض المفسرين أنه من باب الحقيقة والمجاز، لأن المجاز خير من الاشتراك<sup>(١٥٩)</sup>.

٣. ما قيل في بيان معنى حرف النداء (يا) في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٦]، فمن أهل اللغة من ذهب إلى أنه لنداء البعيد حقيقة ويستعمل لنداء القريب مجازاً، وقال بعضهم: إنه موضوع لنداء القريب أيضاً، فيكون مشتركاً في نداء القريب والبعيد<sup>(١٦٠)</sup>. والقول الأول هو ما سار عليه أكثر أهل اللغة<sup>(١٦١)</sup> والبلاغة<sup>(١٦٢)</sup>.

ورجح ابن عرفة أن استعماله في نداء القريب مجاز؛ لأن الاشتراك والمجاز اذا تعارضا رجح المجاز لأن المجاز أولى<sup>(١٦٣)</sup>.

(١٥٥) لم أجده في كتب الزجاج، وانظره في: اللباب لابن عادل، ج ١، ص ٧٠١. والدر المصون للسمين الحلبي، ج ٢، ص ٤١٤.

(١٥٦) انظر: تاج العروس للزبيدي، مادة (ن، ك، ح)، ج ٧، ص ١٩٥.

(١٥٧) انظر: المرجع السابق، مادة (ن، ك، ح)، ج ٧، ص ١٩٥.

(١٥٨) انظر: المصباح المنير للفيومي، مادة (ن، ك، ح)، ص ٣٢١.

(١٥٩) انظر: اللباب لابن عادل، ج ١، ص ٧٠١. الدر المصون للسمين الحلبي، ج ٢، ص ٤١٥.

(١٦٠) انظر: القاموس المحيط للفيروزآبادي، فصل الياء، ج ١، ص ١٧٤٨.

(١٦١) انظر: تاج العروس للزبيدي، ج ٤٠، ص ٥٥٣. المعجم الوسيط، باب الياء، ج ٢، ص ١٠٦٢.

(١٦٢) انظر: الكشاف للزمخشري، ج ١، ص ٨٩. البلاغة فنونها وأفانها لفضل عباس، ج ١، ص ١٦٣.

(١٦٣) انظر: تفسير ابن عرفة، ج ١، ص ١٧٤.

## أ.د. آدم بن نوح القضاة، د. هارون بن نوح القضاة

٤. قولهم في بيان معنى (الولد) في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِي لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]. ذكر بعض المفسرين الخلاف في اطلاق لفظ "الولد" على "ولد الابن"، هل هو على سبيل الحقيقة، فيدل عليه وعلى "ولد الصلب" بطريق الاشتراك، أم أن اطلاقه على "ولد الابن" بطريق المجاز<sup>(١٦٤)</sup>.

قال أبو حيان: "والظاهر أنه مجاز، إذ لو كان حقيقة بطريق الاشتراك أو التواطئ لشارك ولد الصلب مطلقاً، والحكم أنه لا يرث إلا عند عدم ولد الصلب، أو عند عدم وجود من يأخذ جميع الميراث منهم."<sup>(١٦٥)</sup>.

وما قاله أبو حيان ترجيح لكونه مجازاً في "ولد الابن" لا حقيقة من جهة الاستعمال الشرعي، وهو الراجح أيضاً من حيث الأصل اللغوي بناء على قاعدتنا هذه.

٥. معنى (الرؤية) في قوله تعالى: ﴿وَأَرْنَا مَنَايِكَ وَأَتَّبَعْنَا لَكُمْ ذِكْرَكُمْ﴾ [البقرة: ١٢٨]، فقد نقل السمين الحلبي القول عن بعض المفسرين أن معنى الرؤية هنا: الرؤية القلبية والبصرية، ثم قال: إن ذلك يلزم منه الجمع بين الحقيقة والمجاز أو استعمال المشترك في معنييه<sup>(١٦٦)</sup>.

ومثله قيل في تفسير الرؤية في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَى﴾ [طه: ٥٦]، فقد فسرت على ما ذكره السمين بأنها الرؤية القلبية والرؤية البصرية<sup>(١٦٧)</sup>.

لكن بعض المفسرين لم يرتض هذا المسلك، ورجح أن المقصود هو الرؤية القلبية<sup>(١٦٨)</sup>، وهو بهذا يكون قد أعمل القاعدة ورجح القول بالمجاز على القول بالاشتراك.

٦. معنى (البيع) في قوله تعالى: ﴿مَنْ قَبِلَ أَنْ يَأْتِي يَوْمَهُ لَابِعٍ فِيهِ وَلَا خَلْلٌ﴾ [ابراهيم: ٣٤] ذكر الألوسي أن البيع يستعمل في اعطاء المثلن وأخذ الثمن وهو المعنى الشائع، ويستعمل في اعطاء الثمن وأخذ المثلن وهو معنى الشراء.

ثم إنه لا يرى مانعاً من ارادة المعنيين هنا من باب استعمال المشترك في معنييه، ويرى أنه إن لم يقبل ذلك أخذ بالمجاز فيكون معنى البيع هنا المعاوضة<sup>(١٦٩)</sup>، وهو ما قاله أبو عبيدة: "مجازه مبايعة فداء"<sup>(١٧٠)</sup> وذهب إليه الطبري بقوله: "لا يقبل

(١٦٤) انظر: مفاتيح الغيب للرازي، ج ٩، ص ٥١٢. الباب لابن عادل، ج ٦، ص ٢٠٦. وانظر: الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب، ج ٢، ص ١٢٤٠.

(١٦٥) البحر المحيط لأبي حيان، ج ٣، ص ١٤٥.

(١٦٦) انظر: الدر المصون للسمين الحلبي، ج ٢، ص ١١٨. الباب لابن عادل، ج ١، ص ٣٩٣.

(١٦٧) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علم الكتاب المكنون، ج ٨، ص ٥٣. الباب لابن عادل، ج ١٣، ص ٢٨١.

(١٦٨) انظر: مفاتيح الغيب للرازي، ج ٦، ص ٤٩٥. التحرير والتنوير لابن عاشور، ج ١، ص ٧٠٢.

(١٦٩) انظر: روح المعاني للألوسي، ج ٧، ص ٢٠٩.

(١٧٠) مجاز القرآن لأبي عبيدة، ج ١، ص ٣٤١.



## قاعدة "المجاز أولى من الاشتراك" وتطبيقاتها عند الفقهاء والمفسرين

فيه فدية وعض<sup>(١٧١)</sup>. وكذا حسن أبو جعفر النحاس قول أبي عبيدة<sup>(١٧٢)</sup>، وهذا من الرجوع إلى القاعدة المبحوث فيها، فعندما تعارض الاشتراك والمجاز قدم المجاز على الاشتراك.

## الخاتمة:

بعد هذه الجولة المتأنية مع هذه القاعدة وأهم مواردها عند الأصوليين والفقهاء والمفسرين، خلص الباحثان إلى النتائج الآتية:

١. قاعدة "الاشتراك أولى من المجاز" هي واحدة من جملة قواعد عشرة، أسس لها الرازي لرفع التعارض الحاصل بين أحوال اللفظ، وهي: احتمال الاشتراك، والنقل، والمجاز، والإضمار، والتخصيص.
٢. المجاز عموماً هو: "اللفظ المستعمل في غير ما وضع له، لعلاقة، مع قرينة". والمقصود بالمجاز في هذه القاعدة -وأمثالها من قواعد تعارض الاحتمالات المخلة بالفهم- نوع خاص منه، وهو المجاز الذي ليس بإضمار ولا تخصيص ولا نقل.
٣. المقصود بالاشتراك في هذه القاعدة: الاشتراك اللفظي لا المعنوي، والمشارك من الألفاظ ما تتحقق فيه أمور ثلاثة: تعدد ما يدل عليه اللفظ، وتعدد الوضع، وكون معانيه المتعددة هذه حقيقية.
٤. المجاز والمشارك يتفقان في كون كل واحد منهما لفظ متعدد المعنى، ويفترقان في أن المشترك موضوع لمعانيه جميعاً، أما المجاز فهو من حيث الأصل موضوع لمعنى واحد، ثم استعمل في الدلالة على معنى آخر لعلاقة، دون أن يقوى في هذا المعنى الثاني.
٥. القاعدة التي بين أيدينا وردت عند الأصوليين بألفاظ متقاربة، والمقصود منها: أنه متى ما تردد الذهن في لفظ بين كونه حقيقة في جميع معانيه، أي مشتركاً فيها، وكونه حقيقة في أحد هذه المعاني مع حمل بقية المعاني على أنها مجازية، وليس ثمة دليل على هذا ولا على ذلك، فإنه يترجح الثاني.
٦. هذه القاعدة استقرت عند الأصوليين بعد الإمام الرازي استقراراً واضحاً، وهي محل اتفاق عندهم، لولا قول الآمدي - بعد تردد - بتقديم الاشتراك على المجاز.
٧. من أهم ما استدلل به الأصوليون على ترجيح المجاز على الاشتراك أمران: الأول: إن فوائد المجاز بالجملة تربو على فوائد الاشتراك، والثاني: إن المجاز هو الغالب في كلام العرب.

(١٧١) جامع البيان للطبري، ج ١٦، ص ١٢.

(١٧٢) انظر: معاني القرآن الكريم للنحاس، ج ٣، ص ٥٣٢.

## أ.د. آدم بن نوح القضاة، د. هارون بن نوح القضاة

٨. ما قيل في ترجيح الاشتراك على المجاز يؤخذ عليه عدم الالتفات إلى مآل هذا في التطبيق، فالقول بتقديم الاشتراك على المجاز لا يفيد شيئاً في رفع الإجمال الحاصل في فهم اللفظ.
٩. حظيت القاعدة بتطبيقات لا بأس بها عدداً عند الفقهاء، حيث سبقت تارة للترجيح بين وجوه فهم النصوص الشرعية، وتارة أخرى لفهم كلام المجتهدين ومن دونهم من أصحاب التصانيف.
١٠. لم تكن عناية المفسرين بهذه القاعدة كعناية الأصوليين بها في الجانب التأصيلي، لكنهم لم يغفلوا عنها في الجانب التطبيقي، حيث سبقت عندهم للترجيح بين بعض وجوه التفسير، مع ذكر نصها تارة، والاكتفاء بمدلولها تارة أخرى. هذا ويوصي الباحثان بدراسة القواعد الأخرى من قواعد رفع التعارض الحاصل بين الاحتمالات المخلة بالفهم - كما يسميها الأصوليون - دراسة تجمع بين التأصيل والتطبيق، لما لها من أهمية في الترجيح بين وجوه الفهم للأدلة الشرعية، وتأثير في الترجيح بين الأدلة الشرعية.

قاعدة "المجاز أولى من الاشتراك" وتطبيقاتها عند الفقهاء والمفسرين

## "Primacy of Metaphor over Commonality" Rule and Applications among Fuqaha & Explainers

Adam Nouh Al-Qudah

Professor, Fiqh Department, Yarmouk University

Haroun Nouh Al-Qudah

Associate Professor, Usul Addin Department, The World Islamic Sciences and Education University

**Abstract:** This study addresses one of the denotation rules in *Fiqh* Fundamentals i.e. the primacy of metaphor over commonality so as to highlight its meaning, explain its words and demonstrate scholar's opinions. The study also collected examples of the rule in use from *Fiqh* and Koran explanation books using the descriptive approaches.

This study revealed that the rule describes a situation when an explainer becomes undecided about the meaning of a multi-denotation word, and there were two probabilities: first: the word has multiple true meanings second: the word has one true meaning and many metaphors; as none of the probabilities overweighs the other, then the second probability is the strongest.

*Al Fakhr Al Razi* in his book "*Al Mahsul*" was the first to set up this rule besides other similar rules and to demonstrate its proof. However, a number of *Fiqh* fundamentalists from different scholar communities accepted the rule as accurate except *Al-Amedi* in his work "*Montaha Al Sul*". We can confirm that *Al-Amedi*'s argument is overweighed (poor) considering the underlying propositions and related debates.

On the application side, there are many examples of the application of the rule in the *Fiqh* and Koran explanation works; sometimes the rule is used as preponderance of the different meanings of the *sharia* legal texts; and in others applied to understand the narrative of Jurists *mujtahideen* and authors.

**Keywords:** *Metaphor, Commonality, Denotations*

أ.د. آدم بن نوح القضاة، د. هارون بن نوح القضاة

## قائمة المراجع:

١. "الإبهاج في شرح المنهاج". السبكي، علي بن عبد الكافي. ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٤ هـ.
٢. "إجابة السائل شرح بغية الأمل". الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح. تحقيق: حسين بن أحمد السياغي وحسن الأهدل. ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦ هـ.
٣. "الاحتمالات المرجوحة" (مطبوع ضمن كتاب عنوانه: من خزنة المذهب المالكي). القراني، أحمد بن إدريس الصنهاجي. تحقيق: جلال علي الجهاني. ط ١. بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٧ هـ.
٤. "الإحكام في أصول الأحكام". الأمدى، علي بن محمد. تحقيق: سيد الجميلي. ط ١، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٤ هـ.
٥. "إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول". الشوكاني، محمد بن علي بن محمد. تحقيق: أحمد عزو. ط ١، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٩ هـ.
٦. "أسنى المطالب شرح روض الطالب". الأنصاري، زكريا بن محمد بن زكريا. د.ط، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، د.ت.
٧. "الاشتراك المعنوي والفرق بينه وبين الاشتراك اللفظي". اليماني، أحمد بن محمد بن حمود. مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، مكة المكرمة، م ١٩، (٣١)، ١٤٢٥ هـ، ٢٠٥-٢٨٤.
٨. "أصول الشاشي". الشاشي، أحمد بن محمد بن إسحق. د.ط، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٢ هـ.
٩. "أصول الفقه". ابن مفلح المقدسي، محمد بن مفلح بن مفرج. تحقيق: فهد السدحان. ط ١، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٠ هـ.
١٠. "أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن". الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد بن المختار. د.ط، بيروت: دار الفكر، ١٤١٥ هـ.
١١. "البحر الرائق شرح كنز الدقائق". ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم. د.ط، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، د.ت.
١٢. "البحر المحيط في أصول الفقه". الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر. تحقيق: محمد محمد تامر. د.ط. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١ هـ.

## قاعدة "المجاز أولى من الاشتراك" وتطبيقاتها عند الفقهاء والمفسرين

١٣. "البحر المحيط في التفسير". أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي. تحقيق: صدقي محمد جميل. د.ط، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠ هـ.
١٤. "بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع". الكاساني، أبو بكر مسعود بن أحمد. ط٢، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٢ هـ.
١٥. "البرهان في علوم القرآن". الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط١، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٦ هـ.
١٦. "البلاغة فنونها وأفنانها". عباس، فضل حسن. ط٤، عمان: دار الفرقان، ١٤١٧ هـ.
١٧. "بيان المختصر". الأصفهاني، محمود بن عبد الرحمن بن أحمد، شمس الدين أبو الثناء. تحقيق: محمد مظهر بقا. د.ط. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، د.ت.
١٨. "تاج العروس من جواهر القاموس". الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني. تحقيق مجموعة من الباحثين. د.ط. الكويت: مطبعة حكومة الكويت وغيرها. ١٣٩٥ هـ - ١٤٢٢ هـ.
١٩. "التاج والإكليل لمختصر خليل". المواق، محمد بن يوسف العبدري. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٦ هـ.
٢٠. "تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق". الزيلعي، عثمان بن علي. ط٢، بيروت: دار المعرفة، د.ت.
٢١. "التحبير شرح التحرير". المرادوي، علي بن سليمان. د.ط، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢١ هـ.
٢٢. "التحرير والتنوير". ابن عاشور، محمد الطاهر. ط١، تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤ م.
٢٣. "التحصيل من المحصول". الأرموي، محمود بن أبي بكر، سراج الدين. تحقيق: عبد الحميد أبو زيد. ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨ هـ.
٢٤. "تعارض دلالات الألفاظ والترجيح بينها". العويد، عبد العزيز بن محمد. ط١، الرياض: مكتبة دار المنهاج، ١٤٣١ هـ.
٢٥. "تفسير ابن عرفة". ابن عرفة، محمد بن محمد بن عرفة الورغمي. تحقيق: حسن المناعي. ط١، تونس: مركز البحوث بالكلية الزيتونية، ١٩٨٦ م.
٢٦. "التقريب والإرشاد الصغير". الباقلائي، محمد بن الطيب. تحقيق: عبد الحميد أبو زيد. ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨ هـ.

## أ.د. آدم بن نوح القضاة، د. هارون بن نوح القضاة

٢٧. "تقريب الوصول إلى علم الأصول". ابن جزيء، محمد بن أحمد الكلبي. تحقيق: محمد المختار الشنقيطي. ط٢، المدينة المنورة: المؤلف، ١٤٢٣ هـ.
٢٨. "التقرير والتحبير". ابن أمير الحاج، محمد بن محمد بن محمد. ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣ هـ.
٢٩. "التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب". الجندي، خليل بن إسحاق بن موسى. تحقيق: أحمد بن عبد الكريم نجيب. ط١، القاهرة: مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، ١٤٢٩ هـ.
٣٠. "تيسير التحرير". أمير بادشاه، محمد أمين بن محمود البخاري. د.ط، بيروت: دار الفكر، د.ت.
٣١. "جامع البيان في تأويل القرآن". الطبري، محمد بن جرير بن يزيد. تحقيق: أحمد محمد شاكر. ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠ هـ.
٣٢. "الجامع لأحكام القرآن". القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر. تحقيق: هشام سمير البخاري. د.ط، الرياض: دار عالم الكتب، ١٤٢٣ هـ.
٣٣. "الجوهرة النيرة". العبادي، أبو بكر بن علي بن محمد الحدادي. د.ط، القاهرة: المطبعة الخيرية، د.ت.
٣٤. "حاشية رد المختار على الدر المختار". ابن عابدين، محمد أمين بن عمر. ط٢، القاهرة: مكتبة البابي الحلبي، ١٣٨٦ هـ.
٣٥. "حاشية على جمع الجوامع". العطار، حسين بن محمد بن محمود. د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية (تصوير)، د.ت.
٣٦. "خلاصة الأفكار شرح مختصر المنار". ابن قطلوبغا، زين الدين قاسم. تحقيق: حافظ ثناء الله الزاهدي. ط١، بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٤ هـ.
٣٧. "الدر المصون في علم الكتاب المكنون". السمين الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم. ط١، تحقيق: أحمد محمد الخراط. دمشق: دار القلم، ١٩٨٦ م.
٣٨. "الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب". البابرقي، محمد بن محمود بن أحمد. تحقيق: ضيف الله العمري. ط١، الرياض: مكتبة الرشد. ١٤٢٦ هـ.
٣٩. "رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب". ابن السبكي، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي. ط١، بيروت: عالك الكتب، ١٤١٩ هـ.

## قاعدة "المجاز أولى من الاشتراك" وتطبيقاتها عند الفقهاء والمفسرين

٤٠. "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني". الألويسي، محمود بن عبد الله. ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ.
٤١. "السراج المنير". الشربيني، محمد بن أحمد. د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.
٤٢. "شرح التلويح على التوضيح". التفتازاني، مسعود بن عمر. تحقيق: زكريا عميرات. ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ.
٤٣. "شرح جمع الجوامع" (مطبوع مع حاشية العطار عليه). المحلي، محمد بن أحمد بن محمد، جلال الدين. د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية (تصوير)، د.ت.
٤٤. "شرح حدود ابن عرفة". الرصاع، محمد بن قاسم الأنصاري. ط ١، بيروت: المكتبة العلمية، ١٣٥٠هـ.
٤٥. "الشرح الصغير على مختصر خليل". الدردير، أحمد بن محمد بن أحمد. ط ١، القاهرة: دار المعارف، ١٣٩٢هـ.
٤٦. "الشرح الكبير على مختصر خليل". الخرشبي، محمد بن عبد الله. د.ط، بيروت: دار الفكر، د.ت.
٤٧. "شرح الكوكب المنير". ابن النجار، محمد بن أحمد بن عبد العزيز. تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد. ط ٢، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤١٨هـ.
٤٨. "شرح مختصر الروضة". الطوفي، سليمان بن عبد القوي، نجم الدين. تحقيق: عبد الله التركي. ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ.
٤٩. "شرح مختصر المنتهى". الإيجي، عبد الرحمن بن أحمد، عضد الملة والدين. ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ.
٥٠. "شرح المعالم في أصول الفقه". ابن التلمساني، شرف الدين عبد الله بن علي. ط ١، بيروت: عالم الكتب، ١٤١٩هـ.
٥١. "شرح معاني الآثار". الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة. ط ١، بيروت: عالم الكتب، ١٤١٤هـ.
٥٢. "شرح ميارة: (الإتقان والإحكام في شرح تحفة الحكام)". الفاسي، محمد بن أحمد بن محمد. تحقيق: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن. د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ.
٥٣. "صحيح البخاري". محمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. ط ١، بيروت: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية)، ١٤٢٢هـ.

## أ.د. آدم بن نوح القضاة، د. هارون بن نوح القضاة

٥٤. "صحيح مسلم". القشيري، مسلم بن الحجاج. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. ط ١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٧٥ هـ.
٥٥. "العدة في أصول الفقه". أبو يعلى الفراء، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف. تحقيق: أحمد المباركي. ط ٢، القاهرة: مطبعة المدني، ١٤١٠ هـ.
٥٦. "العناية شرح الهداية". البابرقي، محمد بن محمود بن أحمد. ط ٢، بيروت: دار الفكر، ١٣٩٧ هـ.
٥٧. "الغيث الهامع شرح جمع الجوامع". أبو زرعة العراقي، أحمد بن عبد الرحيم. تحقيق: محمد تامر حجازي. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٥ هـ.
٥٨. "فتح البيان في مقاصد القرآن". القنوجي، محمد صديق خان بن حسن بن علي. تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري. د. ط، بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ١٤١٢ هـ.
٥٩. "فتح القدير". ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد. ط ٢، بيروت: دار الفكر، د. ت.
٦٠. "الفروع". ابن مفلح المقدسي، محمد بن مفلح بن مفرج. ط ٣، بيروت: عالم الكتب، ١٣٧٩ هـ.
٦١. "الفروق". القراني، أحمد بن إدريس الصنهاجي. تحقيق: خليل المنصور، د. ط، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨ هـ.
٦٢. "فصول البدائع في أصول الشرائع". الفناري، محمد بن حمزة بن محمد. تحقيق: محمد حسين إسماعيل، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٧ هـ.
٦٣. "الفصول في الأصول". الجصاص، أحمد بن علي. تحقيق: عجيل النشمي. ط ١، الكويت: وزارة الأوقاف، ١٤٠٥ هـ.
٦٤. "فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت". الأنصاري، محمد بن محمد السهالوي. تحقيق: عبد الله محمد عمر. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣ هـ.
٦٥. "القاموس المحيط". الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب. تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. ط ٨، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٦ هـ.
٦٦. "الكاشف عن المحصول في علم الأصول". الأصفهاني، محمد بن محمود بن عباد العجلي. ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩ هـ.
٦٧. "الكتاب". سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. تحقيق: عبد السلام هارون. ط ٣، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨ هـ.



## قاعدة "المجاز أولى من الاشتراك" وتطبيقاتها عند الفقهاء والمفسرين

٦٨. "كتاب العين". الفراهيدي، الخليل بن أحمد. تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. د.ط، بيروت: دار ومكتبة الهلال، د.ت.
٦٩. "الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل". الزمخشري، محمود بن عمر الخوارزمي. د.ط، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧ هـ.
٧٠. "كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي". البخاري، عبد العزيز بن أحمد بن محمد. تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨ هـ.
٧١. "اللباب في علوم الكتاب". ابن عادل، عمر بن علي الدمشقي الحنبلي. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩ هـ.
٧٢. "لسان العرب". ابن منظور، جمال الدين محمد. د.ط، بيروت: دار صادر، د.ت.
٧٣. "اللمع". الشيرازي، إبراهيم بن علي. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥ هـ.
٧٤. "المبسوط". السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل. د.ط، بيروت: دار المعرفة. د.ت.
٧٥. "المجاز عند العرب: تعريفه وأنواعه". حسين، عبد الكريم محمد. مجلة التراث العربي، (١٣٠/١٣١) ٢٠١٣م، ١٠٥-١٢٠.
٧٦. "المجاز في اللغة والقرآن الكريم: بين الإجازة والمنع". المطعني، عبد العظيم. ط١، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٨٥م.
٧٧. "مجاز القرآن". أبو عبدة، معمر بن المنثى. تحقيق: محمد فؤاد سزكين. د.ط، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م.
٧٨. "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد". الهيثمي، علي بن أبي بكر بن سليمان. تحقيق: حسام الدين القدسي. القاهرة: مكتبة القدسي، ١٤١٤ هـ.
٧٩. "المجموع شرح المهذب" (مع تكملة المطيعي). النووي، يحيى بن شرف. د.ط، القاهرة: مطابع المختار، ١٤٠٠ هـ.
٨٠. "المحصل في علم الأصول". الرازي، محمد بن عمر بن الحسين، فخر الدين. ط١، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٠ هـ.
٨١. "المحلى بالآثار". ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد. تحقيق: عبد الغفار البنداري. ط٣، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤ هـ.

## أ.د. آدم بن نوح القضاة، د. هارون بن نوح القضاة

٨٢. "مختصر منتهى السؤل والأمل". ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر. تحقيق: نذير حمادو. ط١، بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٧هـ.
٨٣. "المزهر في علوم اللغة وأنواعها". السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر. تحقيق: فؤاد علي منصور، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨هـ.
٨٤. "المستصفي من علم الأصول". الغزالي، محمد بن محمد بن محمد. تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٣١هـ.
٨٥. "المشترك ودلالته على الأحكام". الترتوري، حسين مطاوع حسين. رسالة ماجستير، السعودية: كلية الشريعة، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٠٠هـ.
٨٦. "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير". الفيومي، أحمد بن محمد بن علي. ط٢، بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٧م.
٨٧. "مصنف عبد الرزاق". الصنعاني، عبد الرزاق بن همام. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. ط٢، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ.
٨٨. "معالم التنزيل". البغوي، الحسين بن مسعود. تحقيق: محمد عبد الله النمر، وآخرون. ط٤، الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤١٧هـ.
٨٩. "المعالم في علم أصول الفقه". الرازي، محمد بن عمر بن الحسين، فخر الدين. د.ط. القاهرة: مؤسسة مختار، ١٤١٤هـ.
٩٠. "معاني القرآن الكريم". النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل. تحقيق: محمد علي الصابوني. ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ.
٩١. "المعجم الوسيط". مصطفى، إبراهيم ورفاقه. تحقيق: مجمع اللغة العربية. ط٤، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ١٤٢٥هـ.
٩٢. "معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية". مجموعة من الباحثين. أبو ظبي: مؤسسة زايد بن سلطان للأعمال الخيرية والإنسانية. (البرنامج الإلكتروني).
٩٣. "المغني". ابن قدامة، عبد الله بن أحمد المقدسي. د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.
٩٤. "مغني المحتاج". الشرييني، محمد بن أحمد. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ.
٩٥. "مفاتيح الغيب". الرازي، محمد بن عمر. د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.

## قاعدة "المجاز أولى من الاشتراك" وتطبيقاتها عند الفقهاء والمفسرين

٩٦. "مقاييس اللغة". ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. د.ط، بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩ هـ.
٩٧. "مناهج العقول شرح منهاج الوصول في علم الأصول". البدخشي، محمد بن الحسن. د.ط، القاهرة: مطبعة محمد علي صبيح، ١٣٨٩ هـ.
٩٨. "منتهى السؤل في علم الأصول". الآمدي، علي بن محمد. ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤ هـ.
٩٩. "منح الجليل شرح مختصر خليل". عليش، محمد بن أحمد بن محمد. ط١، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٤ هـ.
١٠٠. "مواهب الجليل". الخطاب، محمد بن محمد بن عبد الرحمن. ط٢، بيروت: دار الفكر، ١٣٩٨ هـ.
١٠١. "نفائس الأصول في شرح المحصول". القراني، أحمد بن إدريس الصنهاجي. ط١، مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٦ هـ.
١٠٢. "نهاية السؤل شرح منهاج الوصول". الإسنوي، عبد الرحيم بن الحسن بن علي. د.ط. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠ هـ.
١٠٣. "نهاية المحتاج". الرملي، محمد بن أحمد. د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٤ هـ.
١٠٤. "نهاية الوصول في دراية الأصول". الهندي، محمد بن أحمد بن عبد الرحمن، صفى الدين الأرموي. تحقيق: صالح اليوسف وسعد السويح. د.ط، مكة المكرمة: المكتبة التجارية، د.ت.
١٠٥. "الهداية إلى بلوغ النهاية". مكى بن أبي طالب. ط١، الشارقة: كلية الدراسات العليا بجامعة الشارقة، ١٤٢٩ هـ.
١٠٦. "الهداية شرح البداية" (مطبوع مع فتح القدير). المرغيناني، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل. ط٢، بيروت: دار الفكر، د.ت.
١٠٧. "ورقات أمثلة التعارض". الأرموي، محمود بن أبي بكر، سراج الدين. تحقيق: كيان يحيى. ط١، بيروت: دار المدار الإسلامي، ٢٠١٣ م.